الوعي الفكري للفرد ومسؤولية الدولة الإنسانية أساس التغيير الاجتماعي في حتمية المشروع الحضاري في فكر الإمام علي (عليه السلام)

The individual's intellectual awareness and the responsibility of the humanitarian state are the origins of the inevitability of civilizational project in the thought of Imam Ali (A.S)

أ. د. سعد خضير عباس الرهيمي

جامعة بابل/ كلية القانون

Prof. Dr. Saad K. Abbas Al-Rehami

University of Babylon\ College of Law

ملخص البحث

كانت البشرية ولم تزل- على الأخص- بعد التحولاتِ الفكريةِ والعلميةِ والثقافيةِ التي ترسَّخت منذ مطلع عصرِ النهضةِ، في ظلِ صراعاتٍ فكريةٍ، وهي شاخصةٌ أبصارها إلى سؤال مستقبلي، هل إنَّ المعالجةَ الصحيحةَ للمشكلاتِ الإجتماعية والاقتصادية والسياسية، هو الإعتقادُ بأيِّ فكرٍ، قديماً كان أم معاصراً، وبشكل عفوي، وأياً كانت النتائج؟ أم التوجُّه إلى كيان فكري حيوي، يتواصل مع تراثٍ أصيل، يرتبط به الإنسان روحياً وعقائدياً؟ من هنا جاء أختيارُنا لهذا البحث، الذي تبلور بعد إيمانٍ عميقٍ، بوجود تركةٍ متمثلةٍ بتراثٍ عظيم، توَّجَها الإمامُ عليٌّ (عليه السلام) بعبارته الخالدة «إمَّا أخٌ لكَ في الدِّين، وإمَّا نَظِيرٌ لَكَ في الخَلقِ». فأسَّس بذلك نهجاً مظهرهُ التسامح الديني، والتسامحُ السياسي، والتسامحُ المعاملاتي، والتسامح في جميع المجالات الأخرى. وجوهره الوعي الإنساني الفكري، الذي يكون نماءَهُ في حاضنتهِ الاجتماعية. وسدادهُ مرتبطاً بمسؤولية الدولة. ذلك النهجُ الذي اختزن كلَّ عواملِ النهضةِ وأسس لها، لتتمكن الإنسانية من تطبيقهِ، متى توافرت الظروف التي تنسجم مع منطق التجديد. وبما يؤدي الى تحقيقِ استقرارِها وازدهارِها، من أجل انجاز نهضتها العلميةِ والحضاريةِ المنشودةِ.

لقد انطلق هذا البحث من فرضية أساسية تمحورت حول إثبات وجود مشروع حضاري، منبثق من الفكر الإسلامي الأصيل، أختطه أميرُ المؤمنينَ الإمامُ عليٌّ (عليه السلام). ومنشأه، حدوث تغيير جوهري في المنظومة الاجتماعية، تحت تأثير مقدماتهِ المتمثلة بوجوب الإرتقاء بالوعي الإنساني الفكري إلى أفضلِ مستوىً له، ومشروطٍ بنهوض الدولة بمسؤليتها الإنسانية. كما تضمن عدةَ مباحثَ، تركزت حول التأصيل العلمي والتأريخي لمفهوم المشروع الحضاري في فكرِ الإمام عليٍّ (عليه السلام). وفي تحديد كيفية حدوث الاعتمادِ المتبادلِ للعناصرِ الأساسيةِ في التطور الذي يؤدي إلى التغيير الاجتماعي المهّد للبيئةِ الملائمةِ والمنتجةِ للحضارة. كما خَلُصَ البحثُ إلى استنتاجات نظرية، كان أهمُها إرساءَ الإمام علي (عليه السلام)، للعناصر الفكرية الأصيلة التي تمنعُ نشوءَ حالة الإنقطاع الحضاريّ، بما يُمكن أيةَ أمةٍ، أن تشيّد حضارتها في أية مرحلة زمنية. وإلى استنتاجات عملية، تمثلت بضرورة تهيئة الأرضيةِ المناسبةِ، بحيث يكون للدولة دوراً رئيسياً ومباشراً فيها، وفي جميع مراحل هذا المشروع، من أجل إنجازه وتنفيذهِ على أرضِ الواقع.

Abstract

The intellectual conflicts have always been a central future question for humanity: Is the adoption of any old or modern ideology, in a spontaneous manner, represents an appropriate treatment for social, economical and political problems? Or choosing a genuine doctrinal innovation of authentic heritage, that connects to the human in both spirit and ideology. Considering this question, we developed this research, Inspired by Imam Ali's legacy, which is summarised in his great saying: "Either your brother in religion or your counterpart in creation". For this reason, he established two teachings: first of all, religious tolerance, political tolerance, transactional tolerance and tolerance in debate. The second teaching relates to the human consciousness, which grows within society, and oriented by the responsibility of the government. Implementation of these teachings by humans, may successfully achieve stability and prosperity in short time, which contributes to higher scientific values and a better civilization.

This research is based on a basic hypothesis centered on the proof of the existence of a civilized project, emerging from the Islamic thought, which Imam Ali (A.S) has planned. Also, it included a number of approaches. The first, dealt with the scientific and historical rooting of the concept of civilization project in the thought of Imam Ali (A.S). While the second approache, deals with the determination of interdependence between the basic elements of social development. The third approache deals with the the analysis of social change in order to prepare a suitable environment for the development of sustainable civilization. The Research concluded in theoretical and practical, which may be applied in everyday life.

المقدمة

لم تستقر البشرية عند حضارة معينة أو عند مدنية معينة، سواءً أفي أبسط مظاهرها أم أعقدها. وليس جديدا إذا ذكرنا إنه بسبب ديناميكية(حركية) عنصرها الأساسي الإنسان (الفرد)، أخذت أحياناً طابعاً إيجابياً، وأحياناً أخرى طابعاً سلبياً. إن هذا التغير يعود حتماً إلى درجة المعرفة التي أكتسبها الإنسان من المصادرالمتاحة له، سواءٌ أكانت هذه المصادر داخلية النشأة، أم خارجية النشأة. تلك المعرفة التي أثرت في تكوين وعيه، حقيقياً كان أم زيفاً، ثم انعكس بعد ذلك في تفاعله مع مجتمعه مساهماً في ازدهاره أو نكوصهِ. لقد صاحب الإنسانية في مسيرتها قيام سلطة عليا في كل جماعة إنسانية، لتحمي الأفراد بعضهم من بعض، وتمنع طغيان فئة على أخرى، في ممارسة مختلف أوجه الأنشطة. وكذلك لتحمي مكاسبهم من أي عدوان خارجي، ومن هنا ظهرت الدولة.

إنَّ ارتباط (الفرد والمجتمع والدولة) أمر حتمي وبديهي. وكذلك هو ارتباط عضوي وجوهري. ولكن عندما نتحدث عن وعي الفرد وأثرهِ في التغيرِ الاجتماعي[1]؟ وكذلك عندما نتحدث عن مسؤولية الدولة في إحداث هذا التغيير؟ فإنَّ الأمر سيأخذُ بعداً آخرَ، لابد من البحث في حيثياته وسبر أغواره لمعرفة نتائجه.

وفي الواقع، لايوجد فرد أومجتمع يرفض العيش في حالة تقدم وازدهار مستديم في ظل حضارة إنسانية، أو على الأقل في ظل مدنية يعم فيها الرخاء. ولوتصفحنا التأريخ لم نجد حضارةً واحدةً، أو حتى مدنية في أبسط مظاهرها، استقرت واستوعبت إنسانية الإنسان بالكامل. فكل منها بُنيت بعد أن

سَحقت بالمقابل شعبها أو شعوب أُخرى، أو حولتهم إلى عبيد، ليعيش عدد قليل من الأسياد في حياة لم تستمر إلا لمدةٍ قليلة. ومع بزوغ فجر الحضارة الإسلامية، فقد تحرر الإنسان من ربق العبودية، وأوجبت له القرآءة، وعظمت فكره ورشده، وغرست العلمية في ذاته. كما أصبح لكل فرد في المجتمع كيان مستقل، وأصبح لوعيه الفكري قيمة حقيقية متناسبة مع دوره في تطورالأمة. إنَّ الموضوع الجوهري يتمحور في حقيقته حول مدى تناسب دور الفرد استناداً إلى مستوى وعيه الفكري مع منظومته المجتمعية التي تتأطر بمسؤلية الدولة. وهل يبقى هذا الدور عفوياً أم سينتظم على وفق منظومة قيمية وأخلاقية، تقوده وفق منهجية فكرية، ومن منظور عقائدي محدد؟ وهذا ما سنتناوله في التوطئة المنهجية الآتية:

توطئة منهجية: عصرنة المشروع الحضاري في الفكر العلوي

حقيقة، لم تخل أية مرحلة زمنية من مشروع حضاري، أو تزامن عدة مشاريع حضارية. وسواء أقُدِّر لها أن تطبق على أرض الواقع أم لم تطبق، نجحت أم فشلت في فلسفة التطبيق. فإن الموضوع الجوهري يبقى مرتبطاً بالبحث عن ماهية وكينونة المشروع الحضاري المناسب للإرتقاء بالفرد ومجتمعه في مسيرة التطور العام للشعوب. وهل سيتم في منظومة مغلقة أم منفتحة بكل عناصرها على المجتمعات الإنسانية الأُخرى. وهل هناك حتمية لمشروع حضاري يرتبط به الفرد ومجتمعه ويعيش في ظلاله، أم لا توجد أصلاً مثل هذه الحتمية. كل هذه الأسئلة وغيرها يمكن طرحها من قبل الباحثين من أجل فهم حقيقة سيرورة التطور العام لأي مجتمع، وهو يسعى حثيثاً

للوصول إلى ما أصطلح على تسميتها (الحضارة).

ومن الناحية الواقعية، فإنَّ تاريخ المجتمعات المعاصرة بقي وثيق الصلة بتراثه، ولا يمكن فصله عنه، مهما امتدت المدة الزمنية، ونحتت في أصولها العوامل الداخلية والخارجية. ومن هنا، فإن تناول موضوع المشروع الحضاري عند الإمام علي (عليه السلام)، يكون في غاية نضجه العلمي، خصوصاً إذا وجد سبيله نحو التطبيق. ولكن سيستوقفنا الموضوع عند سؤال مهم جداً وهو: كيف يمكن إيجاد الصلة بين الأفكار التي طرحها الإمام علي (عليه السلام) في عصره، وبين الأفكار التي يتطلبها تنفيذ مشروع حضاريّ في عصرنا الحالي، إذ تفصل بيننا وبينه، مدة زمنية طويلة، تمتد لأكثر من ألف وأربعمائة سنة؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بد من تثبيت الحقيقة الآتية: وهي أنه هناك واجهتان لكلمات وخطب وكتب وأفكار الإمام علي (عليه السلام): إذ يقول الأستاذ مطهري وأقول: لكل مدرسة فكرية أسلوبها الكلامي الخاص، و لابد لمن يريد أن يدرك مفاهيمها كاملة من أن يتعرف على أسلوبها في البيان، ولابد لمن يريد أن يتعرف على أسلوبها من أن يدرك وجهتها الخاصة في نظرتها العامة إلى الإنسان و الوجود[٢]. فالدراسة الدقيقة، والبحث المعمق، للمدة الزمنية التي عاشها الإمام (عليه السلام)، والظروف المحيطة به، وفي كيفية معالجته لها، تُظهر وجود الواجهتين الآتيتين:

الواجهة الأولى: وهي الواجهة الخاصة التي تختص بعصره. وهذه الواجهة ظهرت في خطبه و كتبه. مثالها ظهور كثير من المخاطر التي كافحها مكافحة عملية على عهده،

ومكافحة كلامية بالخطب والكتب وسائر كلماته. مثالها، السياسة المالية، وكيفية إدارة ثروات الغنائم والفتوحات، التي ورثها. وستكون بمثابة أمثلة وتطبيقات عملية، يمكن الاعتبار منها لحل مشاكل معاصرة.

الواجهة الثانية: وهي الواجهة العامة، التي تعبرعن التعاليم التربوية العامة في الإسلام، نابعةً من القرآن الكريم و كلمات الرسول العظيم (ﷺ)، وهي التي ستكون المرجعية المباشرة في تطوير الأفكار التي سترد في هذا البحث إن شاء الله تعالى.

أسئلة البحث

(١) ماهي علاقة الفرد بمنظومته المجتمعية، وماهو مستوى الوعي الحقيقي المناسب الذي يجب أن يكتسبه للارتقاء بدوره لكي يصبح مؤثراً في هذه المنظومة؟.

(٢) ما هي المنظومه المجتمعية الملائمة لتطور الوعي الحقيقي للفرد، بوصفها الحاضنة التي تمر فيها مختلف أدوار حياته، وفقاً للمنظور العلوي؟.

(٣) هل يبقى دور الفرد عفوياً أم سينتظم على وفق مقاييس قيمية وأخلاقية تقوده استناداً الى منهجية فكرية محددة؟.

(٤) هل إن مسؤولية الدولة تصبح ضرورية للإرتقاء بمستوى الوعي الفكري للفرد، وماهي البيئه الفكرية والأمنية والصحية والاقتصادية المناسبة لذلك؟.

(٥) ماهو النظام الذي يصلح للإنسانية وتسعد به في حياتها الاجتماعية[٣]؟.

(٦) هل يمكن استنتاجُ مشروعٍ حضاريٍّ يستند إلى منظور وفكر الإمام علي (عليه السلام)، إذا أنجزت شروطه الاساسية؟.

المنهجية العلمية للبحث

مشكلة البحث

كتبنا هذا البحث من أجل معالجة

مشكلة ارتبطت دائما في صميم التفكير الإنساني، وهو يفتش عن تحقيق انسانيته في مجتمعه. وتتمثل هذه المشكلة في اختيار مشروعه الحضاري المناسب. وقد كان للإمام علي (عليه السلام)، إسهامٌ أصيلٌ وفاعلٌ في التأسيس لهذا المشروع ضمن منظومته القيمية والأخلاقية والعقائدية المتمثلة بالفكر الإسلامي الحنيف.

إن دراسة هذه المشكلة ستستدعي صياغة كثير من الأَسئلة، وستتطلب محاولة الإِجابة عنها، وكذلك اتباع منهجية محددة سنذكرها لاحقاً في البحث. وأَنَّ تناول هذه المشكلة القديمة- الحديثة، ستُعد موضوعاً دقيقاً جداً؛ ذلك لأنها ستكمن في محاولة التمييز لمشروعٍ حضاري حدد معالمه الإمام (عليه السلام) بوضوح في مواجهة تحديات المشاريع الحضارية الأُخرى، المتصارعة في المسيرة الإنسانية الطويلة.

أسباب أختيار البحث

لقد أصبح أمراً ضرورياً البحث عن الإِطار الجديد لكل دولة من دول العالم، لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام١٩٩١، تاركا الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم أحادي القطب. إذ إنَّ مدة الصراعات السياسية بين هاتين القوتين العظميين، التي دامت عشرات السنين، كانت نتيجةً لاختلافهما في كيفية إدارة ما بعد الحرب وإعادة بناء العالم. فخلال السنوات التالية للحرب، انتشرت الحرب الباردة خارج أوروبا إلى كل مكان في العالم، وإنعكست سلباً على الحياة السياسية. لقد أدى هذا إلى حدوث ضررٍ بليغٍ في الدول والمجتمعات والأفراد، على الأخص في الدول النامية، ومنها تحديدا الدول الإسلامية في آسيا وأفريقيا. وكذلك أدى إلى مرور أغلب المجتمعات

البشرية بعمليات تحول انتقالية عميقة جداً. إن هذه العوامل مجتمعة، دفعت مفكرو المجتمعات الإنسانية، بإتجاه التفتيش عن مسارات جديدة، للتطور الاقتصادي والاجتماعي ضمن مشاريع حضارية مستقلة تجنب شعوبها ويلات الدمار، التي نجمت عن التبعية والاستغلال. ولكن هذه المشاريع اختلفت في اختيار مقدماتها، فانعكست على نتائجها في حيز التطبيق. إذ سترد في البحث إن شاء الله تعالى تفاصيل هذا الموضوع.

أهمية البحث

إن أهمية البحث تكمن في تبيان الرؤى الفكرية للإمام علي (عليه السلام)، والبحث في منهجيته التي ستدلنا عن كيفية إدارة الصراع الفكري، في عالم يعج بأطاريح وتوجهات إيديولوجية أو مؤدلجة لا حصر لها. وكذلك البحث في إرثه العلمي، لمعرفة الأطروحة المناسبة لمرحلتنا الزمنية، التي يمكن أن تتبلور بشكل مدنية إن لم نقل مشروعاً حضارياً، تتلائم مع طبيعة التحولات الجارية حالياً في مختلف المجتمعات الانسانية.

إنَّ المتتبع لرحلة الإنسانية الطويلة ستستوقفه حضارات سرعان ما اندثرت، بالرغم مما سجلته من مآثر. وأخرى قائمة براقة في مظهرها، مملوءة جيوب (حفنة) من قاطنيها، غرثى بطون غالبية ساكنيها، فهي تحمل أُفولها في جوهرها. إذاً، لابد من استكشاف الطريق القويم على الهدي العلوي الذي لا يكون أفضل من سابقه فقط، بل سيمثل الحل الأَمثل في أُمة وسطا.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى الإحاطة بالمفاهيم التي أبدعها أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام). وذلك لإرساء الأسس المُنشِئة للمشروع الحضاري،

والمتمثلة بمكونات المنظومة الاجتماعية أو بما يمكن تسميته مثلث الحياة السياسية وهو: الفرد- المجتمع- الدولة. وكذلك استقصاء آرائه في كيفية حدوث التأثير الفاعل والمتبادل بين الارتقاء بوعي الفرد، ضمن المنظومة القيمية العامة المؤطرَة بالفكر الإسلامي، وبين اضطلاع الدولة بمسؤليتها في توجيه وتنظيم وتعظيم هذا الوعي باتجاه التطور الهادف الى إحداث تغيير اجتماعي أصيل، سيؤدي حتماً إلى قيام حضارة مستدامة.

منهجية البحث

سنعتمد في بحثنا هذا في تحديد معالم المشروع الحضاري وتشييد صرحه الذي أرسى معالمه أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام)، على المنهج التحليلي الاستنباطي. وستقتضي المنهجية تحليل النصوص من مصادرها الموثوقة، من أجل الوصول إلى الكنوز الفكرية العلوية الأَصيلة. وكذلك من أجل فهم العوامل التي ساهمت في تكوين أسس هذا المشروع الإنساني الضخم وبالتالي إبرازه إلى حيز الوجود.

فرضية البحث

أستند هذا البحث إلى فرضية مفادها أن هناك مشروعاً حضارياً مسترشداً بالمنهج الفكري الإسلامي، أختطه أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام). ولكي يمكن تطبيقه، لابد من حدوث تغيير جوهري إيجابي في المنظومة الاجتماعية يؤدي إلى تطورها. ويكون هذا التغيير مشروطاً بنهوض الدولة بمسؤليتها في تهيأة الظروف المناسبة للإرتقاء بالوعي الفكري للإنسان إلى أفضل مستوىً له.

خطة البحث

أولاً: التأصيل العلمي والتأريخي لمفهوم المشروع الحضاري في فكر الامام علي (عليه السلام).

(١) التدرج والترتيب في تطبيق

المنهج الاقتصادي.

(٢) حث التركيبة الاجتماعية نحو الانفتاح على التطور والتعايش السلمي وتكريس المتقاربات، ونبذ الإختلافات.

(٣) إعتماد سياسة مالية عادلة ومتوازنة.

(٤) صياغة تدابير نوعية وذات استشراف مستقبلي لسياسة الدولة.

ثانياً: تحديد كيفية حدوث الإعتماد المتبادل للعناصر الأَساسية في التطور الاجتماعي.

(١) ماهية الوعي الفكري للفرد كعنصر أساسي في المثلث السياسي.

(٢) مسؤولية الدولة في تطوير الوعي الفكري للفرد وإحداث تغيير مؤسساتي لإرساء التفاعل الاجتماعي الإيجابي.

(٢-١): مسؤولية الدولة في تطوير الوعي الفكري للفرد.

(٢-٢): مسؤولية الدولة في إحداث تغيير مؤسساتي يتلائم مع تطوير الفرد والمجتمع.

(٢-٣): مسؤولية الدولة في إحداث التأثير المباشر على البيئة العامة للفرد.

(٢-٣-١): صياغة مفهوم مستديم للأمن الإنساني.

(٢-٣-٢): بناء الإطار الصحيح للمنظومة التعليمية.

(٢-٣-٣): تكييف المنظومة الصحية للمتطلبات الإنسانية.

(٢-٣-٤): إعتماد الأسس العلمية في التخطيط العمراني ووفقاً للمعايير الدولية.

ثالثاً: حدوث التغيير في المنظومة الاجتماعية نتيجة للتغيير في البيئة العامة للفرد.

رابعاً: أثر التغيير الاجتماعي في التمهيد للبيئة الملائمة للتطور إستناداً للهدي العلوي.

أولاً: التأصيل العلمي والتأريخي لمفهوم المشروع الحضاري في فكر الإمام علي (عليه السلام):

إنَّ التأسيس للشروط المسبّقة

لأي مشروع حضاري، تمثل قواعد انطلاقه نحو تشييد بنائِه وتحديد آفاقه المستقبلية. فالمشروع الحضاري في الفكر العلوي المستنير بالفكر الإسلامي الحنيف، تحددت خصوصياته، بالشمولية والوسطية والإنسانية. فالتأثير القرآني شديد الوضوح في تفكير الإمام (عليه السلام)، من حيث المنهج ومن حيث المضمون، وكذلك هو شديد الوضوح في كل جوانب تفكيره الأخرى، كالجانب التأريخي. فقد كانت معرفته بالقرآن الكريم شاملةً مستوعبةً لكل ما يتعلق بالقرآن الكريم من قريب أو بعيد[٤]. وكان متفرغاً بالكامل لتلقي التوجيه النبوي، ووعيه التام لما كان يتلقاه؛ فقد كان أعلم الناس بسنة رسول الله(صلى الله عليه وآله) وكتاب الله[٥]. كذلك فإن المعرفة النظرية عند الإمام (عليه السلام) قد اكتملت بالمعرفة العملية. فلو دققنا النص اللاحق «وسرت في آثارهم»، لتبين انه قد زار الآثار الباقية من الحضارات القديمة لتضاف إلى رصيده المعرفي في الآثار العمرانية. وكذلك قد خبر أربعة من أقطار الإسلام هي : شبه الجزيرة العربية، اليمن، العراق وسوريا[٦].

فالمنهج الذي اختطه أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) في صياغة المشروع الحضاري، لم يركز على الفرد ويهمل المجموع، أو يركز على المجموع ويهمل الفرد، أو يركز على الجوانب الاقتصادية ويهمل الجوانب الاجتماعية و الجوانب السياسية. فهو يخطط لكليّاته من دون أن يهمل جزئياته، لكي ينسجم فكره مع فلسفة تطبيقه.

ومن أجل إبراز الخطوط الأساسية في فكر الإمام علي (عليه السلام)، بوضوح، لكي نتمكّن من فهمها، ومن ثم التوجّه نحو تطبيقها على أرض الواقع، لابد لنا من التخلص

ابتداءً، من حالة التزاحم الفكري. إذ يبدو وجود تداخلٍ مع موضوع الحداثة، بوصفها ظاهرة عالمية تسربت إلى كل القطاعات الإنسانية المختلفة من الفكر إلى التاريخ وإلى الفعل الإنساني والدين[٧]. فلا بد من التركيز على فكرة التجريد، من أجل سبر أغوار هذا الموضوع الدقيق والحيوي والعميق. فلو تأملنا في قول الإمام (عليه السلام)، من وصيته إلى ولده الإمام الحسن (عليه السلام): «أي بني، إني وإن لم أكن عمّرت عمر من كان قبلي، فقد نظرت في أعمالهم، وفكرت في أخبارهم، وسرت في آثارهم، حتى عدت كأحدهم، بل كأني بما انتهى إليّ من أمورهم، قد عمرت مع أولهم إلى آخرهم، فعرفت صفو ذلك من كدره، ونفعه من ضرره»[٨].

فسيتضح كيف يستخلص الإمام علي (عليه السلام) من التأريخ، وهو يوجه عناية فائقة له، المرتكز الفكري للتوجه الحضاري. وتبياناً لذلك، يقول محمد مهدي شمس الدين وأقول: (على هذا المدى الرحب كان الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، يتعامل مع التاريخ، لا كمؤرخ وإنّما بوصفه رجل عقيدة ورسالة، ورجل دولة وحاكماً. ولم يستعمل التاريخ بوصفه مادة وعظية فقط وإنّما كان يستهدف أيضاً منه النقد السياسي والتربية السياسية لمجتمعه والتوجيه الحضاري لهذا المجتمع»[٩].

ففي نظر الإمام (عليه السلام)، يتدرج المنهج السليم، من استيعاب حكمة التاريخ باتجاه فهم واقع الحياة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. و سنحاول إستقصاء كلٍ من هذه الجوانب وكما يأتي:

(١) التدرج والترتيب في تطبيق المنهج الاقتصادي:

إنَّ الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد إنساني متكافل، تحكمه حزمة

من القواعد والتشريعات القرآنية، ومحاطاً في إطار التطبيق والممارسة بمكارم الأخلاق[١٠].

لقد اعتمد الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، على تغيير نمط الحياة الاجتماعية والثقافية والأخلاقية للمسلمين على التدرج والترتيب في تطبيق المنهج الاقتصادي[١١]. وقد توخى لبرنامجه الإصلاحي ألا يكون لمرحلة محددة فقط، بل للمراحل اللاحقة أيضاً. أي فيه صفة الاستمرار، وبالتالي لم يستهدف معالجة حالة طارئة، إنما حمل رسالة لاستشراف المستقبل[١٢]. ومن أجل ذلك، فقد وضع قواعد للسلوك الاقتصادي والاجتماعي القويم للدولة وللفرد. فبالنسبة للدولة، فقد حدد دورها بدقة، إذ ورد عنه (عليه السلام): «واعلم مع ذلك أنّ في كثير منهم ضيقاً فاحشاً، وشحّاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافع، وتحكّماً في البياعات، وذلك باب مضرّة للعامّة، وعيب على الولاة؛ فامنع الاحتكار فإنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) نهى عنه»[١٣].

وكذلك ما ورد عنه (عليه السلام): «ثمّ التجّار وذوي الصناعات فاستوص وأوص بهم خيراً؛ المقيم منهم، والمضطرب بماله، والمترفّق بيده؛ فإنّهم موادّ للمنافع، وجلاّبها في البلاد في برّك وبحرك وسهلك وجبلك، وحيث لا يلتئم أناس لمواضعها ولا يجترئون عليها «من بلاد أعدائك من أهل الصناعات التي أجرى الله الرفق منها على أيديهم فاحفظ حرمتهم، وآمن سبلهم، وخذ لهم بحقوقهم»؛ فإنّهم سلم لا تُخاف بائقته، وصلح لا تُحذر غائلته، «أحبّ الأُمور إليهم أجمعها للأمن وأجمعها للسلطان». فتفقّد أُمورهم بحضرتك، وفي حواشي بلادك. وليكن البيع والشراء بيعاً سمحاً، بموازين عدل، وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع»[١٤].

فيمكن إذاً، تلخيص نطاق عمل الدولة بالآتي[١٥]:

(١) ضرورة تدخلها من أجل توجيه اقتصادي مبرمج يستند إلى تخطيط دقيق يستهدف تحقيق التوازن الشامل في المنظومة الاقتصادية.

(٢) وجوب إسناد مراكز القرارات الحكومية إلى كوادر متخصصة، وذات كفاية عالية، ومؤمنة ببرنامج السياسة الاقتصادية المستهدفة، لتتمكن أدارة الدولة من الوصول إلى أهدافها.

(٣) تفعيل منطقة الفراغ في التشريع الإسلامي، بحيث يكون النص التشريعي من السعة والفاعلية لكي يستوعب في كل مرحلة زمنية مستحدثات الحياة وبما تقضي به حاجة الأمة في تطورها.

(٤) منع سيطرة حالة الاحتكار التي ستحدث ضرراً كبيراً في السوق ويكون في مقدمة ضحاياها عموم الرعية. فهم المستهلكون لهذه السلع التي تم احتكارها.

(٥) إيلاء القطاع العام دوراً ديناميكياً في الاقتصاد الوطني لخدمة المجتمع الإسلامي[١٦].

أما بالنسبة للفرد، فقد حدد دوره بدقة، من خلال تأكيده على الوعي الاقتصادي للفرد أولاً[١٧]. إذ ورد عن الإمام علي (عليه السلام): «أقل ما يلزمكم لله ألا تستعينوا بنعمه على معاصيه»[١٨]. ثم بيان أهميته في بناء الدولة المستدامة بناءً أمثلَ على وفق المعايير الأخلاقية والدينية والعادات والتقاليد المستنبطة من الكتب السماوية ثانياً[١٩]. وذلك يتضح من قوله (عليه السلام): «أتحسب أنك جرم صغير وفيك انطوى العالم الأكبر». فالإمام (عليه السلام)، يؤسس أولاً لقاعدة فكرية ونظرية بضرورة التعلم والتفقه والتدبر، ومعرفة ما للمسلم وما عليه عند التعامل التجاري.

وكذلك الايمان بما تعلم وعمل بما آمن به، كل في مجاله وعمله واختصاصه. إذ ورد عنه (عليه السلام): «ألا فاذكروا هادم اللذات ومنغص الشهوات وقاطع الأمنيات عند المساورة للإعمال القبيحة وأستعينوا الله على أداء واجب حقه»[٢٠].

فإذا نظرنا إلى الجانب الاقتصادي العملي من قوله هذا، نجد ثانياً قاعدةً عمليةً- تطبيقية، تحث الفرد على الإخلاص في العمل والأداء العالي لتحقيق الكفاية الاقتصادية في مختلف الأنشطة الحياتية والعبادية. وكذلك ربط العمل بالأجر الدنيوي والأخروي، لأنَّ العمل الصالح يؤدي إلى عدم انحراف القطاعات الاقتصادية عن الأهداف المحددة لها سلفاً[٢١].

(٢) حث التركيبة الاجتماعية نحو الانفتاح على التطور والتعايش السلمي وتكريس المتقاربات ونبذ الاختلافات.

لقد أولى الإمامُ عليٌّ (عليه السلام)، موضوع التطور الاجتماعي المستديم، القائم على التعايش المشترك بين أطياف البشر، ومختلف القوى، والشرائح الاجتماعية، أهميةً قصوى وأولوية في برنامج حكومته، منذ اليوم الأول لخلافته. فعلى الرغم من التركة المثقلة بالاضطرابات التي ورثها، فقد جاء إلى منصب القيادة في الأُمة الإسلامية وقد تمزقت أواصرها واضطربت إدارتها، وأصبحت السلطة المركزية- أي سلطة الخلافة- موضع شك من جماهير الأمة[٢٢]. إذ كان المناخ السياسي مضطرباً أشدَّ الإضطراب في واقعه؛ فقد استقبل الضعفاء والمحرومون خلافة الإمام (عليه السلام) بالغبطة والسرور، وتلقتها الطبقة الأُرستقراطية من قريش بالحقد والكراهية. بينما استقبل الإمام تخطيطه في ضوء الإسلام وبهدي القرآن الكريم وأضواء السنة النبوية بكثير من التقوى والورع[٢٣]. ومن أجل اعتماد الشفافية والتوعية

بين أوساط جماهير الأمة لإيضاح نهجه وسياسته، فقد شنّ الإمامُ (عليه السلام) حملةً توعويةً تثقيفيةً. فقد روى ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة عن شيخه أبي جعفر الإسكافي، أن علياً (عليه السلام) صعد المنبر في اليوم الثاني من يوم البيعة، وهو يوم السبت لإحدى عشرة ليلة بقين من ذي الحجة[٢٤]. فكان من خطبته :«ألا لا يقولن رجال منكم غداً قد غمرتهم الدنيا، فاتخذوا العقار، وفجّروا الأنهار، وركبوا الخيول الفارهة، واتخذوا الوصائف الروقة، فصار ذلك عليهم عاراً وشناراً، إذا ما منعتهم ما كانوا يخوضون فيه، وأصرتهم إلى حقوقهم التي يعلمون، فينقمون ذلك، ويستنكرون، ويقولون: حرمنا ابن أبي طالب حقوقنا. ألا وأيّما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) يرى أن الفضل له على من سواه لصحبته، فإن الفضل النيّر غداً عند الله، وثوابه وأجره على الله، وأيما رجل استجاب لله وللرسول فصدَّق ملتنا، ودخل في ديننا، واستقبل قبلتنا، فقد استوجب حقوق الإسلام وحدوده، فأنتم عباد الله، والمال مال الله، يقسم بينكم بالسويّة، لا فضل فيه لأحد على أحد، وللمتقين عند الله غداً أحسن الجزاء، وأفضل الثواب، لم يجعل الله الدنيا للمتقين أجراً ولا ثواباً وما عند الله خير للأبرار»[٢٥].

لقد أعلن الإمامُ (عليه السلام) التزامهِ بنهجِ المساواةِ بين أبناء الأمة، ومواطني الدولة الإسلامية. إذ كان مصمماً السير على خطى الرسول الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله)، بإقامة تنمية حقيقية شاملة. إذ من دونها لا يمكن أن تكون دولةً، ولا أمةَ من غيرِ مجتمعٍ متماسك موحد، يقيم أفرادها ولاءاتهم للمجتمع عوضاً عن العشيرة أو القبيلة، وبالتالي فقد أنجز عنصر المواطنة[٢٦].

لكي يكتمل أخيراً المثلث السياسي: الفرد- المجتمع- الدولة. وأكد على ذلك بسياساته العملية، ومواقفه وتصريحاته العديدة. فقد ورد في كتابه لمالك الأشتر، حينما ولاه مصر، ذات التنوع الديني، لبقاء قسم من أهلها على المسيحية[٢٧]، قوله (عليه السلام): «وأشعر قلبك الرحمة للرعية، والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعاً ضارياً، تغتنم أكلهم، فإنهم صنفان: إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق»[٢٨]. هذه الكلمات التي بقيَ صداها أكثر من ألف وأربعمائة عام ليتم تداولها أخيراً في أروقة الأمم المتحدة في وقتنا الحاضر.

(٣) إعتماد سياسة مالية عادلة ومتوازنة.

لقد كانت سياسة التمييز في العطاء التي ورثها تمثل أحدى المشاكل المهمة في السياسة العامة للدولة. إذ أوجدت نقمة وسخطاً في العديد من الأوساط، لأنها ساعدت بصورة وأُخرى على تنامي بذور الطبقية بين المسلمين، كمحصلة طبيعية لتراكم الأموال والثروات بين يدي بعض المسلمين، لاسيّما عند الأغنياء منهم، مما استدعى اتخاذ قراره الصارم بإلغائها[٢٩]. فقد ساوى بين الناس، دون أي تفضيل أو تمييز. لاعتقاده بأن المساواةَ مبدأ لا يمكن المساومة عليه، ولا التنازل عنه، ولو كان ثمن ذلك اهتزاز عرش السلطة، لأن السلطة لديه لم تكن هدفاً وغاية، بل وسيلة لتحقيق المبادئ والأهداف الإسلامية[٣٠]. ومن أجل ذلك، فقد قرر تحمّل المضاعفات الخطيرة التي قد تنال من استقرار حكمه وسلطته. فقد كانت سياسته المالية امتداداً لسياسة الرسول الأكرم محمد(صلى الله عليه وآله)، في تحقيق مبدأ المساواة بين الجميع وهو الأساس الذي لا رجعة عنه، لبناء مجتمع (العدل

والاكتفاء والتوازن)[٣١]. وهي تطبيق لمبدأ قرآني، إذ إنَّ الأموال والثروات إنما هي ملك للهّ تعالى، وقد أُستخلف عليها الإنسان، ووضع لهذا الاستخلاف شروطه وحدوده، لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ الأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجات لِيَبْلُوَكُمْ فِي ما آتاكُمْ﴾[٣٢]. ولم يدخر الإمام (عليه السلام)، جهداً ولم يهدأ له بال إلا بعد إعادة الأُمور إلى نصابها القانوني والشرعي، كما أراد اللهّ والرسول (صلى الله عليه وآله)، وهو ما عمل به بكل إصرار. لذا أصبحت إجراءاته في ترسيم المعالم المالية للدولة الإسلامية، في صميم العدل والمساواة بين المسلمين، وصولا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية[٣٣]. بل ذهب الإمام (عليه السلام) إلى تثبيت العدل الاجتماعي في سياسته الماليّة[٣٤]. فإنَّ الإسلام إنما جاء قبل كل شيء بقضيتين اثنتين: أولاهما التوحيد، وثانيتهما المساواة بين الناس. وكان أغيظ ما أغاظ قريشاً من النبي (صلى الله عليه وآله) ودعوته، أنه كان يدعوها إلى هذا العدل وإلى هذه المساواة[٣٥].

(٤) صياغة تدابير نوعية ذات استشراف مستقبلي لسياسة الدولة.

إنَّ البحث عن حقيقة الوضع السياسي، وشكل نظام الحكم، في أي مرحلة زمنية، إنما هو البحث عن المقصد الاستراتيجي المستهدف تحقيقه. كذلك استقصاء حالة التنمية البشرية القائمة والمخطط لها بمختلف أشكالها. فمنذ تولي أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام)، للخلافة والحكم، نجد أنه كان مهموماً بتطوير حياة أبناء الأمة، وتنميتها في مختلف المجالات[٣٦]. فقد كان الإمام (عليه السلام) في تدبيره سياسة الدولة، لا يكافح العصبية القبلية وحدها، ولا يسوي القضية المالية فحسب، ولا يعالج النفوس المتشتتة ليس

غير، وإنما أراد أن يعود بالإسلام إلى ينابيعه الأولى في عهد النبي (صلى الله عليه وآله). وقد ابتعد الناس عن هذا العهد طيلة ثلاثين عاماً، ومهمة العودة بالمسلمين إلى الإسلام الصحيح مهمة شاقة[٣٧]. فلم يكن إذن مجرد زعيم ديني يعنيه نشر العقيدة وتطبيق الشريعة فحسب، ولا مجرد حاكم سياسي يهمه توطيد سلطته وحكمه، بل كان صاحبَ مشروعٍ حضاريٍّ يستهدف إسعاد الإنسان وتفجير طاقاته وكفاءاته، ليتمتع بحياة كريمة، ويتجه إلى الفاعلية والإنتاج، وذلك هو المقصد الأساس للعقيدة والشريعة. فكان يشجع الناس على الجهر بآرائهم السياسية، وأن لا يترددوا في الاعتراض على الخطأ أمام الحاكم، وأن لا يتعاملوا مع الحاكم بمنطق التملق والتزلف[٣٨]. فيقول (عليه السلام): «فَلا تُكَلِّمُونِي بِمَا تُكَلَّمُ بِهِ الْجَبَابِرَةُ، ولا تَتَحَفَّظُوا مِنِّي بِمَا يُتَحَفَّظُ بِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَادِرَةِ-أي عند أهل الغضب- ولا تُخَالِطُونِي بِالْمُصَانَعَةِ- أي بالمجاملة- ولا تَظُنُّوا بِي اسْتِثْقَالاً فِي حَقٍّ قِيلَ لِي ولا الْتِمَاسَ إِعْظَامٍ لِنَفْسِي فَإِنَّهُ مَنِ اسْتَثْقَلَ الْحَقَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ أَوِ الْعَدْلَ أَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهِ كَانَ الْعَمَلُ بِهِمَا أَثْقَلَ عَلَيْهِ فَلا تَكُفُّوا عَنْ مَقَالَةٍ بِحَقٍّ أَوْ مَشُورَةٍ بِعَدْلٍ فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ ولا آمَنُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِي»[٣٩]. كذلك فقد توجه نحو تنمية سياسية حقيقية تتكامل مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بواقع الأمة. فلم يقم في إدارته للدولة الإسلامية على احتكار السلطة، عبر اجراءات مباشرة يصدرها، ويسنها ويطبقها بنفسه، بل كان في صميم قاعدة «كلّكم راعٍ وكلّكم مسؤول عن رعيته». فقد كان يؤمن بأن المسؤولية هي مسؤولية تكافلية وليست فردية بين أبناء الأمة. ولكن في موقع المسؤولية والإرشاد، لم

يطلق العنان للآخرين ويترك الأمر لهم على الغارب، بل كان في صميم النصح والتوجيه، وإذا ما اقتضى الأمر فالمساءلة والمحاسبة والتوبيخ والعزل، إذا دعت الحاجة إلى ذلك[٤٠].

فالنزعة الديمقراطية في كتاب «نهج البلاغة» أبين من أن تحتاج إلى بيان. فهو فضل العامة على الخاصة، وإنْ سخط الخاصة، وهذا عرفان منه لخطر العامة ومبلغ تأثيرهم في صلاح الأمة وفسادها، فقال (عليه السلام): «إنَّ سخط العامة يجحف برضى الخاصة، وإن سخط الخاصة يغتفر مع رضا العامة، وليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤونة في الرخاء وأقل معونة له في البلاء، أكره للإنصاف، وأسأل بالإلحاف، وأقل شكراً عند الإعطاء وأبطأ عذراً عند المنع، وأضعف صبرا عند ملمات الدهر، من أهل الخاصة. وإنما عماد الدين وإجماع المسلمين، والعدة للأعداء: العامة، فليكن صفوك لهم، وميلك معهم». فهذا كلام صريح في تفضيلهم، والاعتماد عليهم[٤١].

ولا بد من إرساء البحث في الجانب السياسي عند موضوع القطاع العسكري. إذ إنَّ المهمات القيادية السياسية متصلة بالتعليمات العسكرية. فقد كانت شخصية الإمامِ عليٍّ (عليه السلام) الزاهدة، يقظة متحركة صامدة تجمع إلى الزهد، والقوة، والإدارة، فكان تدبير الجيوش، وإدارة شؤون الأقاليم، وإلزام الأمراء والعمال والولاة بجوهر تعليماته الخالدة، التي لم تتجاوزها التعليمات الحربية العادلة، القائمة على أسس الدراسات العسكرية المتطورة في الحروب العالمية العامة، من أشتات مهمات الإمام التي جمعها الله له سيرة وقيادة. وكذلك كان يأخذ بالتدبير الحربي الأسلم، فيرسم الخطط السليمة

وخصوصاً على الصعد الآتية: الأول يتمثل بالإنضباط العسكري الدقيق في تقويم أمراء الجيوش، واختيار الأصلح من قادة الحرب، وإناطة القيادة العامة بالأكفاء من ذوي الخبرة والدراية بشؤون الحرب. أما الثاني فهو اختيار الموقع العسكري الأمثل، والتدبير الحربي الأسلم، والزمان القتالي الأولى. أما الثالث فيتم بتهيئة الفرص المتكافئة، ويوجه نحو الإعتصام والمنعة، ويحذر من الإنقسام والفرقة. لقد كانت هذه السنن الحربية التي خطط لها الإمام (عليه السلام) تنطلق من مبدأ الدفاع عن النفس، ولا تنجرّ إلى إرادة شهوة الحرب، وتنبعث من صميم تعاليم الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) في العفو والتغاضي، وتنسجم وطبيعة النظام الإسلامي في التوصل إلى معالي الأمور، والابتعاد عن توافه الأغراض[٤٢].

ثانياً: تحديد كيفية حدوث الاعتماد المتبادل للعناصر الأَساسية في التطور الاجتماعي

سبق أن ذكرنا أن المثلث السياسي يتكون من: الفرد- المجتمع- الدولة. سنتناول في هذا المبحث دراسة وتحليل هذه العناصر. وسنبين ماهية كلاً منها مع التركيز على الجزء المرتبط مباشرة بالبحث. إذ سنحاول تفسير أثرها في تكوين الثقافة والوعي الفكري للفرد؛ ذلك لأنّها ستكون ناتجةً من التفاعل بين المنظومة الفكرية والقيمية في المجتمع، وبين مكونات المجتمع الأخرى من جانب، و بين الدولة بكل مؤسساتها[٤٣] من جانب آخر. ويتبين الترابط الجوهري فيما بين مكوناتها وبين التأثيرات المتبادلة فيما بينها. وهذا سيؤدي إلى خلق منظومة قيمية جديدة للفرد أفضل من سابقتها، ضمن مجال بيئي جديد- هو حتماً أفضل من سابقه

أيضاً- مما سيؤدي إلى البحث عن مشروع حضاري يستوعب الفرد ويتلائم مع المجتمع. وكما موضح في الشكل (١):

(١) ماهية الوعي الفكري للفرد كعنصر أساسي في المثلث السياسي

بادئ ذي بدئ، يمكن وصف وعي الفرد الفكري بأنه على نوعين(٤٤):

النوع ألاول: هوالوعي الحقيقي، الذي يتحدد بمدى قدرة الفرد على الاتصال المباشر مع البيئة المُحيطة به بوساطة منافذ الوعي المتمثّلة بالحواس الخمس، وسيصبح من الممكن تعريفه: بأنه ما يمتلكه الإنسان من أفكار ووجهات نظر تتعلّق بالحياة ومفاهيمها وما يحيط به من بيئة.

النوع الثاني: فهو الوعي بالزيف، إذ يتباين واقع الإنسان بهذه الحالة مع وجهات نظره وأفكاره، وقد يقتصر هذا التباين على واحد من جوانب حياة الفرد أو جميعها.

نستخلص من هذا، إنَّ الوعي الحقيقي هو الذي يكُوِّن الفكرة الحقيقية. وإذا أدركنا بأن الحقيقة هي الفكرة المطابقة للواقع، وتبيّنا بأنَّ الفكرة إذا كانت مطابقةً للواقع في ظرف معين، فلا يمكن أن تعود بعد ذلك فتخالف الواقع(٤٥). فسيتضح لنا أهمية المعرفة وقيمتها الموضوعية، ومدى إمكان كشفها عن الحقيقة. لذا، فإن الطريق الوحيد الذي تملكه الإنسانية لاستكناه الحقائق والكشف عن أسرار العالم، هو مجموعة العلوم والمعارف التي لديها(٤٦).

فارتفاع مستوى وعي الفرد الحقيقي سيبصِّرَهُ بحقيقة نفسه أولاً، وذلك تصديقاً لقوله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾(٤٧). وسيبصّرَهُ بحقيقة وجوده، وضرورة تفاعله إيجابياً مع بيئته والارتقاء بها

ثانياً، وذلك تصديقاً لقوله تعالى ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٤٨]. وهذا ما أشار إليه أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام) بقوله: «كن لدنياك كأنك تعيش أبدا، وكن لآخرتك كأنك تموت غدا»[٤٩].

يقول الأُستاذ مرتضى المطهري: (إنَّ هذا الحديث من ألطف الأحاديث في الدعوة إلى العمل وترك الإهمال، سواء أفي الأمور الدينية والأخروية أم الدنيوية[٥٠]. وكذلك قول الإمام علي(عليه السلام): «قيمةُ كلِّ امرىءٍ ما يُحسِنهُ»[٥١] الذي أورده الجاحظ في كتابه البيان والتبيين وعلق قائلاً: (لو لم نقف من هذا الكتاب إلا على هذه الكلمة لوجدناها شافية، ومجزئة مغنية، بل لوجدناها فاضلة عن الكفاية، وغير مقصرة عن الغاية)[٥٢]. وهذا ما يجعل رجل رسالة وحاكماً كالإمام علي (عليه السلام)، حريصاً على أن يدخل في وعي أمته، التي يحمل مسؤولية قيادتها ومصيرها، نظرة إلى التاريخ سليمة تجعله قوة بانية لا مخرّبة ولا محرّفة[٥٣]. فستكون النتيجة إندفاع الإنسان باتجاه التفتيش عن المشروع الحضاري المناسب، الذي سيصبح مسألةً حتميةً، لكي يتلائَم مع مستوى تطوره عبر المددِ الزمنية المختلفة. ولكننا سنقف هنا عند تساؤلات مهمة جداً هي:

(١) هل يستطيع الفرد، لوحده، أن يأخذ على عاتقه، موضوع استبصاره بجميع الأُمور والمسائل ما ظهر منها وما بطن؟.

(٢) وهل يستطيع الفرد، لوحده، أنْ يُحدث تغييراً جوهرياً في المجتمع، يقود إلى إنجاز مشروعٍ حضاريٍّ أكيدٍ ومناسبٍ، أم يحتاج الى كيان كبير منتظم ومنظّم اسمه (الدولة)،

التي تهتدي بفلسفة محددة، وتأخذ على عاتقها تهيئة البيئة المناسبة لذلك؟.

هذا ما سوف نتناوله في الموضوع الآتي:

(٢) مسؤولية الدولة في تطوير الوعي الفكري للفرد وإحداث تغيير مؤسساتي لإرساء التفاعل الاجتماعي الإيجابي.

إنَّ العصر الحالي، يبرز دوراً متميزاً للدولة إزاء حصول أي تغيير لمجتمعاتها. وكذلك يميّز دورها الإيجابي، من خلال تحديد حقيقة أهدافها الاستراتيجية القابلة للتطبيق. إنَّ إدراك أوضاع أي بلد، ينطلق من فهم العلاقة بين الدولة والمجتمع، التي تمثل أحد المفاتيح الرئيسة في ذلك. إذ إن كل نظريات التغيير الاجتماعي والسياسي، قديماً وحديثاً، انطلقت من تصور ما لهذه العلاقة(٥٤). فقد تعامل ابن خلدون مع موضوع حدوث التغيير الاجتماعي، من خلال التتبع الدقيق لعمر الدولة، بوصفها موجهة للفعل السياسي والاجتماعي، نشوءاً وتطوراً، وضعفا وانهيارا. ويؤكد أن التغيير سمة ثابتة من سنن العمران البشري، ولازمة أساسية من لوازمه، ولا يحصل تطور الأفراد والمجتمعات والدول إلا بها. إذ يقول: (إنَّ أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول)(٥٥).

أما عن ديناميكية عملية التغيير، من حيث السرعة والبطء أو القوة والضعف، فهذه ترجع إلى جملة الظروف المحيطة بعملية التغيير

ذاتها. فبينما يعد ابن خلدون في القرن الرابع عشر أن عملية التغيير، شديدة الخفاء، ولاتقع إلا بعد أحقاب متطاولة، ولا يكاد يتفطن لها إلا الآحاد من أهل الخليقة. فإن عالم الاجتماع الأمريكي ألفين توفلر 'Alvin Toffler يرى بأننا نعيش في مجتمع متغير تحدث فيه التغيرات بصورة سريعة، ويصعب التحكم بها أو تعديلها. مما يؤشر على أن عملية التغيير محكومة بعامل الزمان والمكان. وحتى في هذا الزمن، الذي يوصف فيه العالم بالقرية الصغيرة، تتباين موجات التغيير عالميا تبعا لطبيعة كل مجتمع على حدة. فبينما تجري عملية التغيير بوتيرة سريعة في المجتمعات الغربية، تظل عمليات التغيير في البلدان النامية باهتةً وبطيئةً في كثير من الأحيان. ونتيجة خنق عمليات التغيير، يحدث التغيير فجأة بشكل عنيف، ويُحدث الكثير من الآثار السلبية[٥٦]. ومن الملاحظ أنَّ التغيير في القيم والمعايير الثقافية، والذي يمثل أهم أنواع التغيير وأبعدها تأثيراً في المجتمع يتم ببطء شديد، وكثيراً ما لا يلاحظه أفراد المجتمع. أما التغيير على مستوى الواقع الاجتماعي اليومي فيمثل عملية مستمرة وماثلة في كل لحظة من لحظات الاجتماع الإنساني. كذلك فإنَّ تغيُّر النُظم الاجتماعية يكون أوضح وأظهر للعيان، وكذلك يتصل بالفرد من حيث أنه ينطوي على تغيير قواعد الدور أو تعليمات أداء الدور[٥٧].

ويمكن فهم مدى اتساع دور الدولة ومدى تأثيرها في التغيير الاجتماعي من خلال المخطط (١) الذي يبين ذلك.

ومن أجل فهم مدى تأثير الدولة في خلق البيئة الحيوية المناسبة لتطور الفرد والمجتمع، سنحاول ابراز

مسؤولية الدولة في ثلاثةِ محاور رئيسة، تشكل العناصر الأَساسية في التغيير الاجتماعي، وهي:

(٢- ١): مسؤولية الدولة في تطوير الوعي الفكري للفرد وبيئته الحيوية.

(٢- ٢): مسؤولية الدولة في إحداث تغيير مؤسساتي يتلائم مع تطوير الفرد والمجتمع.

(٢- ٣): مسؤولية الدولة في إحداث التأثير المباشر على البيئة العامة للفرد.

(٢- ١): مسؤولية الدولة في تطوير الوعي الفكري للفرد وبيئته الحيوية:

إنَّ البحث في موضوع العنصر الأول من عناصر الدولة وهو العنصر الإِنساني، يقود إلى محاولة استكشاف الخصائص الإِنسانية وتحفيزها داخل المحتوى الفكري للفرد، لكي تساعده على حل التناقضات في مجتمعه. ومن أجل توجيهه نحو خدمة مجتمعه وأُمته. كذلك فأنَّ التأصيل للبعد الأَخلاقي بوصفه ركناً مهماً من أركان الدولة، إنما يمثل شرطاً ضرورياً لنهضة الأمة. ذلك لأن جزءاً من المبدأ الصالح هو الأخلاق، وهذا يمثل فهماً حضارياً لصيرورة الأمة ونهضتها[٥٨]. وقد عبر عن ذلك الحديث النبوي الشريف «إنما بعثت لاتمم مكارم الأَخلاق»[٥٩].

فمكارم الأخلاق تحتل أكبر مساحة من الدين، بل إن الدين كله خلق[٦١]. فأخلاقيات الفرد المسلم تتجسد في الابتعاد عن الأساليب غير النظيفة التي تتعارض مع المتبنيات الفكرية له[٦٢]. لأنَّ القاعدة الأساس في المبدأ الصالح الذي يعرضه الأستاذ الشهيد محمد باقرالصدر، هو الالتزام الأخلاقي وترجمة هذا الالتزام إلى سلوكيات مستقيمة[٦٣]. فهناك في الواقع أخلاقية إسلامية تعيش بدرجة وأخرى داخل العالم

الإِسلامي، وهي راسخة لا يمكن استئصال جذورها بمجرد تمييع العقيدة الدينية[٦٤]. فهناك ضرورة أن تكون الأخلاق عموداً من أعمدة بناء الدولة، لأنه ما من مجتمع يتمتع بأخلاقيات رفيعة المستوى، وتشيع فيه الفضيلة، ويكون أفراده ذوي التزام في السلوك، إلا أن يكون مجتمعاً قد اقترب من الاستقامة الحقة[٦٥].

(٢- ٢): مسؤولية الدولة في احداث تغيير مؤسساتي يتلائم مع تطوير الفرد والمجتمع

بادئ ذي بدىء، لا بد من توضيح لماذا استعملنا مصطلح تغيير مؤسساتي، ثم جملة تطوير الفرد والمجتمع؟

سبق وتم شرح معنى التغيير[٦٦]، ونضيف هنا، إنَّ التغيير قد يكون نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وقد يؤدي إلى تحسين أو إلى تخلف، وكذلك يتم بإِرادة الإنسان أو بدونها، وقد يكون جزئياً. وعموماً يمكن القول إنه التحول من الوضع الحالي إلى وضع جديد أفضل في المستقبل.

أما التطوير فهو وظيفة إدارية. فإذا كان مبنياً على أساس علمي سيؤدي إلى التحسين والتقدم والازدهار. وكذلك لايتم إلا بإرادة الإنسان ورغبته الصادقة، وشامل لجميع الجوانب المرغوب في تطويرها وتحسينها[٦٧].

إنَّ جوهر التغيير المؤسساتي المبني على البحث المستمر عن الكفاءة والفعالية وحسن استعمال الموارد، يفترض أن يكون للدولة دورٌ محوريٌ فيه. فالتغييرالمؤثر هو الذي يهدف إلى ضمان نجاح وسلامة تنفيذ التغييرات، وإلى تحقيق فوائد دائمة للتغيير[٦٨]. كذلك فالتغيير يحتاج إلى متطلبات لايمكن تحقيق الأهداف بدونها، يأتي في مقدمتها وجود رغبة حقيقية في التغيير، وأن يكون نابعاً من

الداخل، وتوافر المعلومات ثم إتخاذ القرار و البدأ في عملية التغيير[٦٩].

حقيقية، لقد كان الإمامُ عليٌّ (عليه السلام)، سبَاقاً باستعمال الأساليب العلمية في الإدارة والتخطيط الاستراتيجي. فقد أراد (عليه السلام)، أن يُحدث رغبة حقيقية لدى أفراد المجتمع آنذاك في عملية التغيير. فبدون هذه الرغبة لا تكون هناك حاجة للتغيير. أي إن التغيير لابد أن يكون نابعاً من الداخل وذلك تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ...﴾[٧٠] كذلك فإن الأدلة التأريخية تؤكد إن الإمام (عليه السلام)، قد بدأ منذ اللحظة الأولى لتسلم زمام الحكم عقلية التغيير الحقيقية في كيان هذه التجربة. وواصل سعيه في سبيل إنجاح عملية التغيير واستشهد، وخرَّ صريعاً بالمسجد، وهو في قمة هذه المحاولة، أو في آخر محاولة إنجاح عملية التغيير، وتصفية الإنحراف، الذي كان قد ترسخ في جسم المجتمع الإسلامي، متمثلاً في معسكر منفصل عن الدولة الإسلامية الأم[٧١]. وكذلك أن الإمام علي (عليه السلام)، قد ركز على موضوع توافر المعلومات، فبدونها لا ينجم التغيير. فقد نفذ نظاماً رقابياً وإدارياً ومالياً دقيقاً جداً، يعتمد على العيون التي يستقي منها الخليفة معلوماته، عن تصرفات الولاة والعمال في ولاياتهم البعيدة عن مركز الدولة، يشبه نظام الاستخبارات في وقتنا الحالي، لأنَّ هؤلاء العيون لا يعرفهم سوى الخليفة[٧٢]. ومما عزز نظام المعلومات هذا هو التطوع من بعض المسلمين[٧٣]. علماً بأن الخليفة وهو «الإمام علي (عليه السلام)»، كان لا يأخذ كل المعلومات الواردة له دون تدقيق، بل يتثبت من هذه المعلومات قبل إصدار أيِّ حكم[٧٤]. وهذا دليل على رقي الوعي الفكري لدى هذه

الشريحة من أفراد المجتمع الإسلامي المعاصر للإمام (عليه السلام). لقد أدى كل هذا إلى فاعلية النظام الرقابي المتبع في تحقيق أهداف المراقبة، لاسيما في مراقبة تصرفات الموظفين التابعين للدولة الإسلامية[٧٥]. وقد أشار الإمام عليٌّ (عليه السلام)، إلى ذلك عندما أمر الولاة أن يستعينوا في عملهم بمجموعة موثوقة من الأشخاص، ويجعلوهم عيوناً لهم (جهازاً) لمراقبة عمال الخراج والجزية. وهو مختلف عن (الجهاز) التابع للخليفة لمراقبة (عليه السلام) الولاة والعمال أنفسهم. فمن قوله في كتابه إلى عامله على مصر مالك الأشتر(رحمه الله): «ثم تفقد أعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السر لأمورهم حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية. وتحفظ من الأعوان، فإن أحداً منهم بسط يده إلى خيانة اجتمعت بها عليه عندك أخبار عيونك اكتفيت بذلك شاهدا، فبسطت عليه العقوبة في بدنه وأخذته بما أصاب من عمله، ثم نصبته بمقام المذلة ووسمته بالخيانة، وقلدته عار التهمة»[٧٧]. فلو دققنا في عهد الإمام (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله)، حين ولاه مصر لوجدناه قد ركز على نقطة أساسية عند بناء الدولة، وهي أن تكون هناك معرفة تامة بالمجتمع المراد حكمه[٧٨]. فقد ورد فيه: «اعلم يا مالك أني قد وجهتك الى بلاد قد جرت عليها دول قبلك»[٧٩].

ويُفهم مما ورد في العهد المبارك إنَّه إذا أردت النجاح بتأسيس دولة أقوى مما كانت عليه سابقاً، كمصر ذات الإرث الحضاري والتاريخي، ولأن رعيتها قد خبروا الحياة السياسية والاقتصادية، وجربوا الدولة المدنية، يجب تطبيق البعد الاقصادي (جباية خراجها)، والبعد التنافسي

(جهاد عدوها)، والبعد الاجتماعي (استصلاح أهلها)، والبعد البيئي (عمارة بلادها)، والبعد المعرفي[٨٠]. وكذلك معرفة كافة التفاصيل الأخرى المتعلقة بالدولة التي هي موجودة ضمن نص العهد.

(٢- ٣): مسؤولية الدولة في إحداث التأثير المباشر على البيئة العامة للفرد:

لقد أصبح من المسلم به أنَّ الحياة الاجتماعية تتطلب تنظيماً وإدارةً وحمايةً للأمن الاجتماعي، والقضاء بين الناس. وذلك التنفيذ يتطلب وجود هيأة سياسية عليا تملك الولاية وحق أستعمال القوة بتنفيذ القانون[٨١]. وعلى المستوى العملي فإن هذا الدور مناط بالدولة. ومن أجل فهم دور الدولة في إحداث التأثير المباشر على البيئة العامة للفرد، الذي يوصل إلى التطور الاجتماعي المستهدف، سنحاول الافادة من الدروس التي بعثها الينا الإمام (عليه السلام)، في تراثه العلمي، وذلك من خلال البحث والتحليل في النقاط الاتية:

(٢-٣-١): صياغة مفهوم مستديم للأمن الإنساني.

(٢-٣-٢) بناء الإطار الصحيح للمنظومة التعليمية.

(٢-٣-٣): تكييف المنظومة الصحية للمتطلبات الإنسانية.

(٢-٣-٤): إعتماد الأسس العلمية في التخطيط العمراني وعلى وفق المعايير الدولية.

(٢-٣-١): صياغة مفهوم مستديم للأمن الإنساني:

إنَّ مفهوم الأمن الفكري في الإسلام، الذي يعدُّ جزءاً من الأمن الإنساني، هو مفهوم متجذر في القرآن الكريم. كذلك فقد اتسع إلى نواحٍ أُخرى كالأمن النفسي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي، ولم يغفل عن الأمن الأخروي[٨٢].

وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم: قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾[٨٣]. وقال تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٨٤].

فالمحاججة الأولى، كانت في التوحيد وهو مدار حركة الأنبياء والمرسلين (عليهم السلام). إذ إنَّ الإيمان الحقيقي، هو ذلك الإيمان المرتكز على الإخلاص في التوحيد، وهو الذي يحقق الأمن الفكري[٨٥]. فلا يخفى أنَّ التوحيد يُعدّ أساساً من أهم أُسس الدين الإسلامي، وعليه تبتني أهمُّ تعاليمه ونظريّاته بل عقيدته وشريعته[٨٦]. إذ إن منطق الإسلام المبني على أساس التوحيد الخالص بما يشمل التوحيد القوة الفاعلة في العالم[٨٧]. لقد تم طرح مفهوم (الأمن الإنساني)، وهو الصيغة المحسنة التي استقر عليها ما سُمي بالأمس مفهوم الأمن. وبعد أن شُخِّصت التطورات والتحولات التي طرأت عليه، وأصبح الأمن الفكري في مقدمته، أضحى ما هو طبيعي أن تأتي السياسات التنفيذية والإجرائية متطابقةً مع التشريعات التي أسستها، وهذا هو انعكاسٌ وتجلٍ للرؤية الفكرية التي قامت عليها الدولة. فعندما سارت أوربا في طريق الإصلاح، بدأت بإعادة النظر في قيمة الإنسان وكرامته وتساوي النوع البشري، الذي أدى بشكل طبيعي إلى التزام الدولة بتوفير العيش الكريم وفرصة المشاركة المتساوية للجميع[٨٨]. وبالتالي فإن إعادة النظر في قيمة الإنسان وكرامته، التي سُحقت لقرون طويلة، أصبحت أمراً لا مناص منه. فالمنهج العلمي الذي اختطه الإمام عليُ بن أَبي طالب (عليه السلام)، قبل أكثر

من ألف وأربعمائة عام، وسبق فيه عصر النهضة والإصلاح في أوربا، هو عبارة عن منظومة معرفية عن حال الأمة وعوامل رديها وعوامل تقدمها. وقد تجمعت لدى الإمام (عليه السلام) من الملازمة التي كانت بينه وبين الرسول الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله)، وما كان له من العلاقة مع الصحابة والناس، وماشهده من تحولات في الأمة في المدد المتعاقبة؛ فكانت قراءةُ الإمام (عليه السلام) لكل ذلك، قد مكنته من تقديم مشروعه الشامل، الذي به يتحقق الأمن الفكري[٨٩]. لقد بقي هذا المشروع شعلةً مضيئةً، بالرغم من محاولة طمس معالمه منذ القرن الأول للهجرة النبوية. فهو الذي وضع للأُمة مرتكزات تحقيق أمنها الفكري، وذلك بقطع الطريق على أئمة الضلال في اختيار مع ما يتناسب مع أهوائهم[٩٠].

وبالرجوع إلى الأثر الخالد كتاب (نهج البلاغة)، وإلى الدراسات والكتب التي أُعدت حول هذا الموضوع وفي مقدمتها كتاب (الأمن الفكري في نهج البلاغة لمؤلفه السيد نبيل الحسني). فإن هناك رسالةً أخرجها الإمامُ عليٌّ (عليه السلام) إلى الناس تتضمن أصولَ الأمنِ الفكريِّ، وإن اعتمادها سيكون مُنجياً في هذه الحياة. وكذلك الافادة منها في المساهمة في بناء المجتمعات الإنسانية[٩١]. ويمكن تلخيص بعض من هذه الأصول التي لها صلة مباشرة بالأمن الفكري، وكما يأتي:

(١) القراءة التي تُعد من بين أهم الأصول التي توصل إلى الأمن الفكري[٩٢].

(٢) التعاون على الحق. إذ جاء في قول الإمام (عليه السلام): «وكونوا على الحق أعواناً»[٩٣].

(٣) التفقه بالدين ومعرفة الحلال والحرام[٩٤].

(٤) اعتماد النظام الإنتخابي في الوصول إلى الحكم[٩٥].

وإذا تتبعنا جذور مفهوم الأمن الإنساني في العصر الحديث منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٥، نلحظ ظهور مفهوم الأمن الإنساني من خلال التركيز على إرساء بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان. كما ظهرت مساهمات عديدة كان أبرزها المساهمة الحقيقية لدفع المفهوم في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إذ تناول الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني، من خلال أربع خصائص أساسية هي:

(١) الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق للإنسان في كل مكان.

(٢) مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها على الآخر.

(٣) الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة، وهي أسهل من التدخل اللاحق.

(٤) الأمن الإنساني محوره الإنسان ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان.

وتنبأ التقرير بأن تؤدي فكرة الأمن الإنساني على الرغم من بساطتها لثورة في إدارة المجتمعات في القرن الحادي والعشرين. وقد حدد مكونات لهذه الفكرة تتكون من شقين: الأول هو الحرية من الحاجة، والثاني هو الحرية من الخوف. مما يتفق مع مفهوم الأمن الاجتماعي القرآني[٩٦].

(٢-٣-٢): بناء الإطار الصحيح للمنظومة التعليمية:

بادىء ذي بدىء، إذا سلمنا بأن النتائج محكومة بمقدماتها، فإن بناءَ وتطوير منظومة تعليمية لمجتمع قائم على المعارف، ومستفيد من حق التساوي[٩٧]، من الامكانيات

التعليمية، سينتج حتماً فرداً متطوراً واعياً لحقوقه وواجباته. إن المساواة في التربية والتعليم في النظام الحقوقي الإسلامي، تنطلق من التأكيد على موضوع المساواة التامة بين أفراد المجتمع، وضمان حقهم الكامل في الافادة من الإمكانيات التعليمية المتاحة. والآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة تؤكد على فضيلة العلم وضرورة اكتسابه.

فالمعرفة تُعد الصفة الأساسية للمجتمع الإنساني الراهن. ومن خلالها تحققت معظم التحولات العميقة والمهمة في كل مجالات الحياة لما لها من علاقة عضوية بتنمية المجتمعات الإنسانية. والمعرفة ربما هي المتغير الوحيد الذي لا ينطبق عليه قانون تناقص الانتاجية الحدية. فكلما تزايدت المعرفة أدت إلى تزايد انتاجية الإنسان[٩٨]. كذلك فإن المعرفة هي إحدى المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع. فبناء القدرات الإنسانية وتطويرها بعدِّها العنصر الانتاجي الرئيس والمحدد الأساسي للانتاجية، إنما ينطلق من تطوير كفاية وقدرات الموارد البشرية[٩٩]. (فالعلمُ مقرونٌ بالعملِ)[١٠٠]. إذن، لابد من الانتقال نحو مجتمع المعلومات والمعرفة. ففي ظل عصر العولمة والتنافسية الشديدة بين اقتصاديات الدول؛ أصبحت العلوم والتكنولوجيا هما النهج المعاصر الذي يفرز بذور النمو وبناء الثروات والاقتصاد. ونتيجة لتطور علاقة الاتصال بين المعرفة العلمية والقوة الاقتصادية؛ نشأ مفهوم سياسات العلوم والتكنولوجيا في برامج وحكومات الدول. ولكن هذا التوجه يتطلب إعداد مستلزمات مشروع تقييم أصول المعرفة الوطنية. إضافة إلى تهيئة وإعداد برامج تساعد على تكوين مناخ إيجابي لإنتاج المعرفة، وهذا يستوجب حتماً تدخل

حكومي لتحديد الإطار المناسب للمنظومة التعليمية[١٠١].

فالمجتمع القائم على المعرفة والذي يسعى لتوفير طرقٍ جديدةٍ ومشوقةٍ للتعليم والتدريب، لابد أن يسعى للتكيف مع النظم التي تفرزها التطورات الحديثة والتعامل معها بدقة وفي مقدمتها العولمة. وقد أكد المؤتمر الدولي الثاني للتعليم التقني والمهني (سيؤل، ١٩٩٩) على ضرورة أن تتكيف نظم التعليم التقني والمهني مع التطورات المهمة المتمثلة في العولمة، والتغيير الدائم للمعطيات التقانية، والثورة المعلوماتية والاتصالية. ولكي يحقق التعليم المهني والتقني دوره المنشود في ضوء هذه التطورات والمتغيرات، فلا بد من تطويره بشكل يضمن تميزه بهدف إكساب الطلاب والمتدربين معارف ومعلومات نظرية، ومهارات عملية ومهنية، والعمل على تشجيعهم على التعلم الذاتي، لتحقيق مبدأ الإستدامة والتعلم مدى الحياة[١٠٢].

(٢-٣-٣): تكييف المنظومة الصحية للمتطلبات الإنسانية:

إذا كان أفراد المجتمع منذ بداية ولادتهم يأتون غير متساوين في الفرص، ووهذا يرجع إلى الجانب الوراثي والتربية الأُسرية، والوضع الطبقي وما إلى ذلك، وانعكاس ذلك لاحقاً على قدراتهم ومؤهلاتهم وبالتالي عدم الوصول إلى نقطة من المساواة، فإن ذلك يجب ألا ينطبق على الجانب الصحي لأفراد المجتمع. فيجب أن يكون حق تساوي الجميع في الحصول على الخدمات الصحية أياً كان نوعها وشكلها، يوازي تماماً حق تساوي الجميع في الحرية، على حد تعبير جون راولز[١٠٣]. فإذا قاربنا بين مفهومي المساواة والعدالة، بحيث تكون العدالة صفة

للمؤسسات الاجتماعية وليست صفة للفرد في العصر الحديث، فإنَّ المصادر الإسلامية تحدثت بكثرة عن العدالة[١٠٤]. فقد أكدت آيات قرآنية على مفهوم العدل. وقال الإمامُ علي (عليه السلام) في قولهِ تعالى:«﴿إِنَّ اللهَّ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ.....﴾[١٠٥]: العَدلُ: الإنصَافُ، والإحسَانُ: التَّفَضُّلُ»[١٠٦]. فضمان الحصول على الخدمات الصحية وعدم التمايز بين الأفراد لا يتحقق إلا من خلال ضمانة حكومية تكفل وجود قطاع صحي عام فعالٍ في هذا المجال[١٠٧].

(٢-٣-٤): إعتماد الأسس العلمية في التخطيط العمراني ووفقاً للمعايير الدولية:

إذا تأملنا قول الإمام علي (عليه السلام): «فليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يُدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أَخرب البلاد»[١٠٨].

ثم تأملنا قول البروفيسور المعاصر مايكل باشون، الأستاذ في جامعة ستراثكلايد- بريطانيا. الذي ورد في كتابه الجغرافية الحضرية من منظور عالمي، وقد نصَّ[١٠٩]:

"The policies of the national and local state can exert an important influence on urban change. Regulatory and taxation policies shape the environments that attract or repel investors, decisions about public investment determine whether infrastructure will be built".

وترجمة النص بشكل دقيق فيما يأتي:

(ويمكن لسياسات الدولة الوطنية والمحلية أن تمارس تأثيرا هاما على التغيير الحضري. وتشكل السياسات التنظيمية والضريبية البيئات التي تجتذب أو تصد المستثمرين، وتقرر

القرارات المتعلقة بالاستثمار العام ما إذا كانت البنية التحتية ستبنى).

والآن لو قمنا بمقارنة النصين، سنتبين العمق الفكري، والملاحظة السبّاقة، والدقيقة، والمختصرة، التي وردت في قول الإمام علي (عليه السلام). وذلك أنّه:

أولاً: نبّه عامله على مصر إلى ضرورة إعطاء عمارة الأرض أولوية بالنسبة إلى الخراج. فإذا أعطينا مفهوم عمارة الأرض معناها الواسع، فسيكون شاملاً البنية التحتية، والطرق، والمياه، .....الخ.

ثانياً: إنَّ سياسات الدولة تمارس تأثيرا مهماً على التغيير الحضري.

ثالثاً: وبخلاف ذلك، أي أَنَّ السياسة التي تهمل العمران، ستؤدي الى خراب البلاد، التي عبر عنها البروفيسور مايكل باشون.: ستشكل السياسات التنظيمية والضريبية البيئات التي تجتذب أو تصد المستثمرين.

حقيقة، إنَّ منشأ التطور هو العمران، وهو الذي يقود إلى الحضارة. وقد عبر عن ذلك بن خلدون بقوله:

إن الحضارة هي نهاية العمران[١١٠].

إنَّ غياب التخطيط العمراني الفعال ستكون له عواقب خطيرة في ظل التوسع العمراني السريع الذي يشهده العالم. ففي كثير من المناطق في شتى أنحاء العالم، من الممكن استشعار ذلك حقيقة. فآثارها واضحة في الإفتقار إلى السكن الملائم، ونمو الأحياء الفقيرة، والبنية التحتية غير المناسبة والمهملة، سواء أكانت من الطُرق، أو وسائل النقل العام، أو المياه، أو الصرف الصحي أو الكهرباء.....الخ. وبناءً على ذلك، فإن تخطيط وإدارة المدن والقرى أصبحت على قدر كبير من الأهمية في أداء دورها كمحرك في التنمية

المستدامة. وهذا ما أشار إليه مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والذي سيعقد في كيتو بالإكوادور في الفترة من ١٧-٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠١٧. أول قمة للأمم المتحدة بشأن التوسع الحضري العالمي منذ اعتماد جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة[١١١].

فسيتضح جلياً من هذه المقارنات العلمية والعملية وهي واحدة من المقارنات، بأنه يمكن تطبيق رؤى الإمامِ عليٍّ (عليه السلام)، على عصرنا الحالي، والافادة منها على أرض الواقع.

ثالثاً: حدوث التغيير في المنظومة الاجتماعية نتيجة للتغير في البيئة العامة للفرد

لا بد من التمييز (أولاً) بين التغيُّر الاجتماعي والتغيير الاجتماعي. إذ إنَّ هناك فرقاً بيناً بينهما[١١٢]. فالتغيُّر الاجتماعي يعرف على أنه التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي، كزيادة عدد الأفراد في مجتمع معين أو نقصانهم. ويُعد التغيُّر الاجتماعي انتقالاً للمجتمع من حالة إلى حالة أخرى. ولا يشترط في هذا الانتقال أن يكون تطوراً، وإنما قد يكون تخلفاً وانحداراً.

أما التغيير الاجتماعي فهو التحول النابع من وجود ضرورة لإحداث تغيير معين في بيئة اجتماعية معينة أو في ناحية من نواحيها، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث تغيير واضح لا يحيد. فهو التحول المنهج المدروس، الذي يتم تخطيطه بشكل حرفي بما يقلل من الأخطار، وتجنب السلبيات التي قد تنتج عن عملية التحول هذه. فالتغيير الاجتماعي يحتاج دائماً إلى تضافر المجموع من أجل تحقيق النتائج المرجوة، وبالتالي يكون التخطيط له موضوعاً حتمياً يُظهر الدور الحاسم للدولة في

إنجازه[١١٣].

نستخلص من كل ذلك، إن التغيير الذي سيحدث في المنظومة الاجتماعية، سيكون نتيجةً لمجموعتين من العوامل وهي كالآتي:

(١) المجموعة المرتبطة بالتطور الإيجابي للوعي الفكري للفرد، كنتيجة لإعادة صياغة الشخصية الإنسانية على وفق أساس سليم، ومنهج قويم، سيحقق التكامل والسعادة الفردية والاجتماعية[١١٤].

(٢) إنَّ الإسلام قد أوجد القاعدة الفكرية الصحيحة للإنسان في بناء الدولة، إذ إنَّ تلك القاعدة الفكرية، انما تنبثق عن مبدأ مطلق الكمال[١١٥]، وإنَّ المقياس الخلقي الذي يكون ميزان للسلوك، إنما هو هدف مقدس في الوقت الذي يمثل طريقا مستقيما يُنبئ عن عقيدة صحيحة[١١٦].

حقيقةً، إنَّ السؤال الذي سينبثق هنا هو: هل ستنعكس هذه القاعدة الفكرية في بناء الفكر الإنساني القويم أيضاً، وبالتالي في مشروعه الحضاري؟ هذا ما سوف نجد الإجابة عنه فيما يلي.

رابعاً: أثر التغيير الاجتماعي في التمهيد للبيئة الملائمة للتطور إستناداً للهدي العلوي

بعد أن بحثنا في الكيفية التي يحدث خلالها التغيير الاجتماعي. إذ توضح القصد من خلال التركيز على الوعي الفكري للفرد، ومسؤولية الدولة إزاء ذلك. نحاول الآن معرفة الأثر الذي يتركه هذا التغيير على التطور العام للمجتمع. والسؤال الذي يطرح هنا هو هل يمكن أن تكون قد نشأت في ظل هذا التغيير حقوقٍ مكتسبةٍ للفرد، تندرج تحت عنوان حقوق الإنسان، بوصفها نتيجة لحصول أرتقاء في وعيه الفكري؟ وهل ستمكنه أن

يصبح جديراً بها وبالتالي تمكنه أن يصبح ملائماً للتطور باتجاه مشروعه الحضاري؟

إن الإجابة عن هذا السؤال يتطلب من الدولة أن تأخذ على عاتقها مسؤولية ضمان الجوانب الآتية:

(١) حق الحياة:

تُعدُّ حياة الإنسان قيمةً سامية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المقدسة. وقد بينت ما ينبغي الالتزام به للمحافظة على هذا الحق. إذ يجب أن يكون كلُّ فردٍ في حالة أمان واحترام في تردده، ومكان إقامته، ومراسلاته، ومكالماته، وحواراته.

(٢) حرية الفكر:

يعد التفكير من المزايا الإنسانية العليا طبقاً لما ورد في المصادر الإسلامية وفي مقدمتها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. فقد عُدَّ التفكر بين أعظم العبادات وأهمها. إذ ورد ذكر التفكر في ١٨ آية، وهناك ١٤٩ آية أشارت الى التعقل. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾[١١٨]. وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لا عبادة مثل التفكر»[١١٩]. وقال أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام): «ولا علم كالتفكر»[١٢٠]. وقال أيضاً: «ولو فكّروا في عظيم القدرة وجسيم النعمة لرجعوا إلى الطريق (معرفة الله) وخافوا عذاب الحريق»[١٢١]. وقال أيضاً: «التفكُّر يدعو إلى البِرِّ والعمل به». يقول المجلسي (رحمه الله) في شرح هذا الحديث: التفكّر المذكور في هذا الحديث المأثور يشتمل على جميع أنواع التفكّر الصحيح. فمثلاً التفكُّر في عظمة الله الذي يحمل الإنسان على خوف الله وطاعته. والتفكّر في الأخلاق المرضية الذي

يدعو الإنسان إلى تحصيلها التجمُّل بها. والتفكُّر في الأحكام والمسائل الشرعية الذي يدعو الإنسان إلى العمل بها[١٢٢].

(٣) المساواة والعدالة الاقتصادية:

المساواة الاقتصادية المطلقة حلم لا يتطابق مع طبيعة الإنسان ودوافعه، ويكون ذلك نتيجة لفوارق البيئة الاجتماعية والتربوية. وأنَّ الدافع الذاتي لدى بني الإنسان هو التفوق، وليس الميل الى المساواة[١٢٣]. إنَّ المبدأ الأساسي هو أَنَّ العمل جوهر القيمة الاقتصادية. وفي ضوء هذا المبدأ هناك إقرار باختلاف الأجور والمكافآت. إذ نلحظ عدم التأسيس لفكرة حصول كل أفراد المجتمع على أجور متساوية[١٢٤]. فالمبدأ التشريعي القائل (مثلاً) إنَّ الحق الخاص في المصادر الطبيعية يقوم على أساس العمل، يعالج مشكلة عامة يستوي فيها عصر المحراث البسيط وعصر الآلة المعقدة، لأن طريقة توزيع المصادر الطبيعية على الافراد، مسألة قائمة في كلا العصرين[١٢٥]. ونلحظ أيضاً، أَنَّ الاهتمام ينصب على رعاية التوازن في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع. وهذا مابينه الأستاذ الشهيد السيد الصدر في كتابهِ (إقتصادنا) بما يأتي: (أن يكون المال موجوداً لدى أفراد المجتمع ومتداولاً بينهم، إلى درجة تتيح لكل فرد العيش في المستوى العام، أي أن يحيا جميع الأفراد مستوى واحداً من المعيشة، مع الاحتفاظ بدرجات داخل هذا المستوى الواحد تتفاوت بموجبها المعيشة، ولكنه تفاوت درجة، وليس تناقضاً كلياً في المستوى، كالتناقضات الصارخة بين مستويات المعيشة في المجتمع الرأسمالي)[١٢٦]. على أنَّ التوازن العام في المجتمع الإسلامي مدين بعد ذلك لمجموعة التشريعات الإسلامية في مختلف الحقول، فإنها

تساهمُ عند تطبيق الدولة لها، في حمايةِ التوازن[١٢٧]. كذلك فقد تبنى النظام الحقوقي الإسلامي عدداً من الإجراءآت تستهدف موازنة المستوى المعاشي بين أفراد المجتمع؛ لمنع حدوث الفوارق الطبقية الواسعة. فاتباعُ سياسةٍ ماليةٍ مناسبةٍ وخصوصاً فيما يتعلق بالتشريع الضريبي وإنفاق عوائدها في الحفاظ على التوازن العام، ووضع أراضٍ تحت تصرف الدولة، وإنفاق عائداتها لدعم التوازن العام[١٢٨]، تمثل إجراءآت أساسية للصالح العام، ولتحسين المستوى المعاشي، على الأخص فيما يتعلق بتوسيع القطاع العام. وفي هذا الصدد يذكر السيد الأستاذ محمد باقر الصدر في كتاب إقتصادنا ما نصه: (وقد يكون أروع نص تشريعي يحدد وظيفة الفيء، ودوره في المجتمع الإسلامي بوصفه قطاعاً عاماً، هو المقطع القرآني في سورة الحشر[١٢٩]. حيث يتضح حق الجماعة كلها في الثروة، وفي منع الاحتكار، وكذلك في وجوب تسخير القطاع العام لمصلحة الطبقات التي تعيش دون خط الفقر). قال تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ اللهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَٰكِنَّ اللهُ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ وَاللهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٦) مَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[١٣٠].

وقد ورد موضوع الفَيء(*) في نهج البلاغة، في أكثرِ من موضعٍ. فقد أكد الإمام علي (عليه السلام) على ضرورة تقسيم الفَيء على مستحقيهِ بقوله: «والفَيءُ فقَسَّمَهُ على مُستَحِقِّيهِ»[١٣١]. وكذلك بقوله: «..... لَئِنْ بَلَغَنِي أَنَّكَ خُنْتَ مِنْ فَيءِ المسلِمينَ شَيئاً.....»[١٣٢]. وجاء في عهد أمير المؤمنين الإمام

علي (عليه السلام)، إلى مالك الأشتر النخعي حينما ولاّه بلاد مصر: «ثم الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم، والمساكين والمحتاجين، وأهل البؤسى والزمنى، فإن في هذه الطبقة قانعاً ومعتراً. واحفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك، وقسماً من غلات صوافي الإسلام في كل بلد، فإن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى، وكلٌّ قد استرعيت حقه، فلا يشغلنك عنهم بطر، فإنك لا تعذر بتضييعك التافه لإحكامك الكثير المهم، فلا تشخص همك عنهم، ولا تصعر خدك لهم»[١٣٣]. إذ يتضح من النص السابق، تحديد أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام)، المسؤولية المباشرة للحكومة في توفير الحد الأدنى اللازم للعيش الكريم لكل فرد في المجتمع[١٣٤]. كما توجد مجموعة من التشريعات الإسلامية ذات الصلة بمبدأ التوازن، مثالها محاربة اكتناز النقود، والغائه للفائدة، وتشريعه لأحكام الإرث، وإعطاء الدولة صلاحيات ضمن منطقة الفراغ المتروكة لها في التشريع الإسلامي، وإلغاء الاستثمار الرأسمالي للثروات الطبيعية الخام[١٣٥].

(٤) المساواة المدنية والإجتماعية:

استناداً إلى الفكر الإسلامي، فإن جميع أفراد المجتمع متساوون في شؤون المسؤولية، والجزاء والحقوق المدنية[١٣٦]. حيث تنعدم الفروق بين المواطنين على أساس اللون، الحاكم والمحكوم، مستوى الثراء .....ألخ. ويؤكد القرآن الكريم ذلك في عدد من الآيات، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا

أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[١٣٧]. فرعاية شؤون الافراد، واستحقاقاتهم في المجتمع الإسلامي على درجة قصوى من الأهمية[١٣٨]. وقد وصف أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام)، ذلك بدقة في عهده إلى واليه على مصر مالك الأشتر بقوله: «أنصف الله وأنصف الناس من نفسك ومن خاصة أهلك ومن لك فيه هوى من رعيتك»[١٣٩].

(٥) المساواة في التربية والتعليم: تم شرح هذا الموضوع سابقاً.

(٦) المساواة في حق العمل:

إنَّ النظام الحقوقي في الإسلام أقر هذا الحق، وأكد على ضرورته وأفضليته لما له من علاقة في بناء الاقتصاد والمجتمع. بل ومنح حق الأختيار المشروع، وتكافؤ الفرص، على أن تؤخذ المؤهلات العلمية والقدرات التي أكتسبها الأَفراد، في نيل المناصب الوظيفية لقيادة المجتمع لضمان تطوره.

الإستنتاجات:

لقد توصلنا من خلال البحث إلى قسمين من الاستنتاجات:

القسم الأول: الاستنتاجات النظرية، وهي:

(١) إنَّ البحث في فكر الإمام علي (عليه السلام)، يستوجب التمييز بين واجهتين:

الواجهة العامة: المتمثلة بالخطب والكلمات التي حملت رسائل لاستشراف المستقبل، ويمكن من خلالها استنتاج الأفكار والنماذج والأطاريح المعاصرة.

الواجهة الخاصة: التي توجهت لعصره، وكانت تطبيقات عملية وحلول لمشاكل عاصرت الإمام (عليه السلام). وهي في الوقتِ ذاتهِ، غاية في الأهمية لما تحمله من حلول لكثير من القضايا والمسائل الشائكة المعاصرة.

(٢) عدم وجود انقطاع

حضاريٍّ، بفضل الخطب والكتب التي وجهها الإمام (عليه السلام)، إلى جميع الناس في جميع العصور، وذلك ضمن الواجهة العامة التي ذكرناها. وهذا يعني وجودَ صلةٍ تاريخيةٍ على الصعيدِ الفكريِّ والاجتماعيِّ، من شأنها أحداث تغييرٍ منهجيٍّ أصيلٍ في المجتمع.

(٣) أرسى الإمام (عليه السلام) أُسُسَ مشروعٍ حضاريٍّ، يمكن لأي مجتمع، أو أية أمة، تشييد بنائهِ في أية مرحلة زمنية؛ نظراً لوجود قواعد فكرية عامة موجهة للإنسانية جمعاء، وليس لفرد معين، أو مجتمع معين، أو أمة معينة.

(٤) هناك مسؤولية مباشرة للدولة في الارتقاء بالوعي الفكري للإنسان، وذلك من خلال التخطيط، لإحداث تغيير مؤسساتي، وتهيأة بيئة عامة تتلاءم مع تطوير الفرد والمجتمع.

(٥) سيكون ظهور هذا المشروع الحضاري حتمياً، إذا توافرت ظروف التغيير الاجتماعي، وإذا حدث تطورٌ نوعيٌّ كفايةً في الوعي الفكري للإنسان، وفي ظل رعايةٍ إنسانيةٍ شاملةٍ وهادفةٍ ومخططٍ لها، تقوم بها الدولة.

القسم الثاني: الاستنتاجات العملية وهي:

(١) إنَّ أية مشروع لا يمكن تنفيذه وضمان نتيجة إيجابية له، إلا إذا أكتملت شروطه النظرية أولاً، وتهيئة الأرضية المناسبة له ثانياً. وهذه دعوة للباحثين نحو توجيه بحوثهم ودراساتهم لإثراء الموضوع.

(٢) ضرورة تهيئة الأرضية المناسبة لهذا المشروع لكي يتسنى تطبيقه بدقة وعناية، ومن ثم انجازه على أرض الواقع. ويكون للدولة دورٌ رئيسٌ في كل مراحل إنجازه، ويتم ذلك من خلال اعداد علميٍّ متكاملٍ وصحيحٍ

لجميع الظروف والشروط السياسيةِ والتشريعيةِ والاقتصاديةِ والاداريةِ والصحيةِ والتعليميةِ والبيئيةِ، والتي سنتناولها في التوصيات الآتية.

التوصيات

(١) في الجانب السياسي:

(أ) تعميق فكرة أن يكون الولاء للوطن وليس للعشيرة أو القبيلة.

(ب) توجيه وسائل الاعلام المختلفة نحو تعميق ثقافة المجتمع، واشاعة روح التسامح والحوار بين الأفراد. ويتم ذلك من خلال تشجيع المجتمع على تقبل الانفتاح على الآخرين، والتعايش السلمي وتكريس المتقاربات التي تؤدي إلى الإنسجام الاجتماعي، ونبذ الاختلافات والتطرف.

(٢) في الجانب الاقتصادي

(أ) اعتماد التخطيط القصير المدى والمتوسط المدى والطويل المدى ضمن ستراتيجية واضحة المعالم، من شأنها تعجيل التنمية الشاملة، الاقتصادية والاجتماعية.

(ب) إعادة التوازن بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الوطني، وبما يضمن تفاعلهما الإيجابي.

(ج) تبني سياسة اقتصادية، من شأنها القضاء على البطالة، والتضخم، ووضع سياسة سعريةٍ تتناسب مع مستوى الأُجور.

(٣) في الجانب الاداري

(أ) تنمية القدرات البشرية الحالية.

(ب) رعاية العاملين من خلال المحفزات المادية والمعنوية بحيث تساهم في خلق حالةِ استقرارٍ فكريٍّ واجتماعيٍّ.

(ج) وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، بما يؤدي إلى ملء مراكز القرارات بأشخاص ذوي كفايات علمية وإدارية مناسبة.

(٤) في الجانب الصحي والأمني والثقافي: توفير الخدمات الصحية

والأمنية والثقافية بشكل يتناسب مع حاجة المجتمع.

(٥) في مجال التربية والتعليم

(أ) الاهتمام بالتعليم والتدريب بمختلف مستوياته، بحيث تكون أعداد المدارس والمعاهد والجامعات متناسبة مع عدد الأفراد المتدفقين إليها.

(ب) إصلاح نظام التعليم (التربوي والعالي)، باعتماد الأُسسِ الحديثةِ في تنميةِ القدراتِ البشريةِ، وإدخال أنظمةِ التربيةِ والتعليمِ المعرفيةِ في جميعِ المراحل.

(ج) دعم البحث والتطوير بوصفه النشاط الأساس في خلق المعارف والابتكارات

(د) ربط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل.

(٦) في الجانب الاجتماعي

سياسة للضمان الاجتماعي والإعانات ولكافة طبقات المجتمع بما يضمن تقليص حدة الفوارق بين الأفراد، وباتجاه القضاء على الإنخفاض في المستوى المعاشي العام، ومنع الوصولِ الى خطِ الفقرِ.

الخلاصة

بينت التحليلات التي وردت في البحث، أنَّ هناك مشروعاً حضارياً يمكن استخلاصه من خطب وكلمات وكتب أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام). إذ توخى من خلالها، أن يعبّرَ عن حالة الرقي والتقدم والإزدهار، التي يمكن أن يصل إليها الإنسان، في مرحلة معينة من تطوره، إذا تحققت الشروط الذاتية والموضوعية لذلك. وفي الحقيقة، إنما أراد أن يعبّر بهذا التطلع عن جوهر عقيدته، ويحاكي القرآن الكريم في مضمونه، في مدرسةٍ كان معلمها الأول الرسول الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله). فقد كان الإمام (عليه السلام) متوجهاً في مشروعهِ إلى الإنسانية جمعاء، وليس إلى مجتمع معين، أو فئة معينة. ومن دون تمييز على أساس اللون، أو

العرق، أو الطائفة، أو درجة القربى. وفي كل ذلك، كان يناشد استقامة الإنسان، التي تمثل أساس تقدمهِ عندما خاطب وعيه الفكري، من أجل البلوغ بإنسانيته إلى أقصى مداها، والذي عدها هدف التقدم وغايته ووسيلته. لقد نظرَ الإمام إلى حركة الإنسان، من خلال تلازمها مع حاضنته الإجتماعية (داخل المجتمع الذي نشأ فيه)، من دون انسلاخه عن أبناءِ جلدتهِ، للمحافظة على المزايا والخصائص والأدوار التي اكتسبها، والتي تمكنهُ من الإضطلاعِ بمهامِ الحسم الصعبة والمصيرية، في سيرورة الإنسانية الطويلة. وبعد أن أكتملت صياغة الأطر النظرية، توجّه الإمام (عليه السلام)، إلى رسم طريقة تنفيذ المشروع الحضاري. ولكنه وضع نصب عينيه، التخفيف من اعباء المسؤوليةِ الفردية، لتصبح مُلقاة على عاتقِ الدولة في تهيئة مستلزمات النهوض بالأمة. فقد أخذ بنظر الاعتبار ضرورة تسنُّم قيادات ذات كفاية عالية، ومؤمنة للإنجاز والإدارة، وتأخذ على عاتقها المسؤولية الكاملة، باتجاه قيام المشروع الحضاري.

الهوامش

(١) الفرق بين التغيُّر والتغيير يدل التغيُّر على التحول المفاجئ في أحوال شيء معين، وهو مظهر واضح جداً يظهر على الشيء، وقد يحدث لكافة شؤون الحياة، وللمخلوقات المختلفة من خلال ما يعرف بالظواهر الكونية. أما التغيير فهو التحول المنهج المدروس، الذي يتم تخطيطه بشكل حرفي بما يقلل من الأخطار، والسلبيات التي قد تنتج عن عملية التحول هذه. وفي كثير من الأحوال قد لا تجدي عمليات التغيُّر المفاجئة في إحداث نقلة نوعية على أي مستوى من المستويات لعدة أسباب، وهنا تبرز الحاجة إلى وجود التغيير، الذي يتطلب التغيير وجود خطة واضحة المعالم، فلا تغيير من دون استشراف المستقبل، والتخطيط له، والإحاطة بكافة المتغيرات والعوامل التي قد تطرأ وتحرف العملية عن مسارها الأساسي، وكذلك يجب توقع حدوث إعاقة لعملية التغيير أيضاً، خاصة من أصحاب المصالح. أنظر: أ. د. محمد الجوهري: علم الإجتماع، النظرية، الموضوع، المنهج، مصر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨، ص ١٨٩- ١٩٠ وص ١٩٢- ١٩٤.

أنظر كذالك في الموقع:

http://mawdoo3.com

(٢) راجع أ. مرتضى مطهري: في رحاب نهج البلاغة، الدار الإسلامية للطباعة والنشروالتوزيع، بيروت، ١٩٩٢. من ص ١٦٩ لغاية ص ١٧٣.

(٣) السيد محمد باقر الصدر: فلسفتنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط ٢، ١٩٩٨، ص ١١.

(٤) محمد مهدي شمس الدين: حركة التأريخ عند الإمام علي (عليه السلام)، (دراسة في نهج البلاغة)، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٥، ص ٢٩.

(٥) المصدر السابق، ص ٣١.

(٦) المصدر السابق، ص ٣٢.

(٧) أحسان العارضي: جدلُ الحداثةِ وما بعدَ الحداثةِ في الفكرِ الإسلامي المعاصر، قراءة موجزة في اشكالية العلاقة، مركز الفكر الإسلامي المعاصر ط ١، ٢٠١٣، ص ٢٠.

(٨) المصدر السابق، ص ٢٧.

(٩) المصدر السابق، ص ٨.

(١٠) عدنان الحاج كاظم عليان: الإمام علي بن

أبي طالب [عليه السلام] ودوره في ترسيم معالم الدولة الإسلامية، ص ١٥. أنظر في الموقع:

http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/15/book_29/najaf21.html

(١١) د. حيدر عبد المطلب البكاء: المنهج الاقتصادي في نهج البلاغة (قراءة معاصرة)، ص ٢٢٠. الموقع:

http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/15/book_54/main.htm.

(١٢) انظر أ. د. سعد خضير عباس الرهيمي: أنموذج لعلاج الخلل في التوازن الإقتصادي العام في ضوء عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله)، مجلة المبين، السنة الثانية، العدد الثالث، نيسان ٢٠١٧، ص ٩٠.

(١٣) عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رحمه الله)، في الموقع:

http://bit.ly/2vKTCF9

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) أ. د. سعد خضير عباس الرهيمي: أنموذج لعلاج الخلل في التوازن.....، مصدر سابق، الصفحات: ٩١ و٩٣ و٩٦.

(١٦) المصدر السابق، ص ٢٣.

(١٧) د. حيدر عبد المطلب البكاء، مصدر سابق، ص ٢١٨.

(١٨) نهج البلاغة، شرح علي محمد علي دخيل، بيروت، ١- ٤، ٢٠١١، ص ٦٨٤.

(١٩) أ.د.يوسف حجيم سلطان الطائي: نظرية الاستدامة اللانهائية وأبعادها في فكر الإمام علي (عليه السلام) لبناء الدولة المستدامة، مجلة المبين، مجلة فصلية محكمة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، السنة الثانية- العدد الثالث، ٢٠١٧، ص ٦٦.

(٢٠) نهج البلاغة، شرح علي محمد علي دخيل، بيروت، ١- ٤، ٢٠١١، ص ١٦١.

(٢١) د. حيدر عبد المطلب البكاء، مصدر سابق، ص ٢٠٤.

(٢٢) د. زكي بدوي: الإمام علي [عليه السلام] والتسامح الديني والسياسي، على الموقع:

https://goo.gl/fdVMUT

(٢٣) أ.د.محمد حسين علي الصغير: الإمام علي (عليه السلام) قيادته سيرته، في ضوء المنهج التحليلي، ص ٢٤٢، أنظر الموقع:

http://www.haydarya.com/maktaba_

moktasah/05/book_07/main.htm

(٢٤) حسن الصفار: الإمام علي (عليه السلام) ونهج المساواة، على الموقع:

https://goo.gl/6ryQn4

(٢٥) ابن أبي الحديد، عبد الحميد: شرح نهج البلاغة، ج٧ ص٣٧ الطبعة الأولى/ ١٩٨٧م دار الجيل- بيروت.

(٢٦) أ. د. زمان عبيد وناس: التنمية الاقتصادية في فكر أمير المؤمنين الامام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، مجلة المبين، مجلة فصلية محكمة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، السنة الثانية- العدد الثالث، ٢٠١٧. ص ١١٩- ١٢٠.

(٢٧) حسن الصفار: الإمام علي (عليه السلام) ونهج المساواة، على الموقع:

https://goo.gl/6ryQn4

(٢٨) نهج البلاغة، شرح علي محمد علي دخيل، بيروت، ١- ٤، ٢٠١١، ص ٥٤١.

(٢٩) عدنان الحاج كاظم عليان، مصدر سابق.

(٣٠) حسن الصفار، مصدر سابق. ص ٢١.

(٣١) عدنان الحاج كاظم عليان، مصدر سابق. ص ١٨.

(٣٢) سورة الأنعام، الآية: ١٦٥.

(٣٣) عدنان الحاج كاظم عليان، مصدر سابق. ص ٢٨.

(٣٤) أ. د.محمد حسين علي الصغير: مصدر سابق، ص ٣١٩.

(٣٥) الدكتور طه حسين: الفتنة الكبرى، دار المعارف بمصر، ج١ ص١٠. في الموقع:

http://www.muhammadanism.org/Arabic/book/Taha_Husain/grand_riot_١.pdf

(٣٦) انظر أ. د. زمان عبيد وناس: مصدر سابق، ص ١٢٦.

(٣٧) أ. د.محمد حسين علي الصغير: مصدر سابق، ص ٣٣٠.

(٣٨) حسن الصفار: التنمية الإنسانية في عهد الإمام علي (عليه السلام)، الموقع:

http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/15/book_9301 /.html

(٣٩) نهج البلاغة خطبة رقم ٢٠٧.

(٤٠) عباس محمود العقاد: عبقرية الإمام علي (عليه السلام)، المقدمة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٦٧، ص:١٢٩. وكذلك أُنظر الموقع:

http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/15/book_207/abqariyat_alimam.pdf

(٤١) أ. عبد الوهاب حموده: الآراء الاجتماعيّة في نهج البلاغة، الموقع:

https://goo.gl/JVpHk٦

(٤٢) انظر في ذلك: أ. د. محمد حسين علي الصغير: مصدر سابق، ص ٣٣١- ٣٣٣.

(٤٣) انظر ص ٢٢ من بحثنا هذا.

(٤٤) أُنظر الموقع:

http://mawdoo٣.com

(٤٥) السيد محمد باقر الصدر: فلسفتنا، مصدر سابق، ص ١٦٨.

(٤٦) السيد محمد باقر الصدر: فلسفتنا، مصدر سابق، ص ٩٥.

(٤٧) القرآن الكريم، سورة القيامة، الآية (١٤).

(٤٨) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية (١٠٥).

(٤٩) الأستاذ مرتضى مطهري: في رحاب نهج البلاغة، الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٢، ص ١٨٥.

(٥٠) المصدر السابق: ص ١٨٥- ١٨٦.

(٥١) نهج البلاغة، شرح علي محمد علي دخيل، بيروت، ١- ٤، ٢٠١١. ص ٦١٦.

(٥٢) أنظر أ. د. جواد كاظم نصر الله: الإمام علي (عليه السلام) مصدراً من مصادر الفكر الإسلامي، مجلة المبين، السنة الأولى، العدد الثاني، ٢٠١٦، ص ١٧٠- ١٧١.

(٥٣) محمد مهدي شمس الدين: مصدر سابق، ص ٢٦.

(٥٤) انظر: د. علي هلال: عن العلاقة بين الدولة والمجتمع.

https://goo.gl/d3Jgbu

(٥٥) انظر: مراد بن علي زريقات: التغير الاجتماعي عند ابن خلدون، ورقة عمل مقدمة لندوة إبن خلدون التي تعقدها الجمعية السعودية لعلم الاجتماع، الرياض ٢٠٠٧. في الموقع:

http://www.murad-zuriekat.com/articles16.html

(٥٦) انظر: المصدر السابق.

(٥٧) انظر أ. د. محمد الجوهري: مصدر سابق.، ص ١٨٩وص ١٩٢.

(٥٨) د. عبد الحسين عبد الرضا العمري: البعد الأخلاقي وأثره في بناء الدولة في فكر محمد باقر الصدر، مجموعة أبحاث المؤتمرين العلميين

اللذين عقدهما المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، شباط ٢٠١٠. ص ٥٣٠.

(٥٩) انظر الموقع:

http://islamport.com/d/1/alb/1109/19/.html

(٦٠) انظر في ذلك: أ.د. سعد خضير عباس الرهيمي: أنموذج لعلاج الخلل في التوازن الإقتصادي العام في ضوء عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله)، مجلة المبين، السنة الثانية، العدد الثالث، نيسان ٢٠١٧، ص ١٠٩.

انظر كذلك: د. حسين عمر: مبادئ المعرفة الاقتصادية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط١، ١٩٨٩، ص ٣٧٦.

(٦١) أنظر: https://goo.gl/RTTTwR

(٦٢) عبود الراضي: المنهج الحركي في القرآن الكريم، دار المنتدى، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٦/ ٢٨. عناصر الدولة في فكر الشهيد الصدر، مجموع أبحاث المؤتمرين العلميين اللذين عقدهما المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، شباط ٢٠١٠، ص ٥٣٠.

(٦٣) د. عبد الحسين عبد الرضا العمري: مصدر سابق، ص ٥٣١.

(٦٤) السيد محمد باقر الصدر: اقتصادنا، دار للمطبوعات، بيروت، ط ٢٠، ١٩٨٧، ص ١٦- ١٧.

(٦٥) د. عبد الحسين عبد الرضا العمري: مصدر سابق، ص ٥٣١- ٥٣٢.

(٦٦) راجع الصفحات: ٥ و٢٥ من بحثنا هذا.

(٦٧) انظر: د. عبد الرحيم محمد: التغيير ومبرراته وأسباب المقاومة، موقع شبكة الانترنيت:

http://dr-ama.com/?p=1451

(٦٨) أنظر موقع: https://ar.wikipedia.org

(٦٩) أنظر: د. عبد الرحيم محمد، المصدر السابق.

(٧٠) القرآن الكريم، سورة الرعد، الآية (١١).

(٧١) السيد محمد باقر الصدر: المحاضرة الأولى في موقع شبكة الانترنيت:

https://goo.gl/CXULJ2

(٧٢) انظر: أ. د. حسين على الشرهاني: منهج أمير المؤمنين (عليه السلام) في معالجة الفساد المالي، مجلة المبين، مجلة فصلية محكمة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، السنة الاولى- العدد الأول، ٢٠١٦، ص

٩٤ وص ١١٢.

(٧٣) انظر: المصدر السابق، ص ٩٩.

(٧٤) انظر: المصدر السابق، ص ١١٢.

(٧٥) انظر: المصدر السابق، ص ٩٥.

(٧٦) انظر: المصدر السابق، ص ٩٥.

(٧٧) عهد الامام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رحمه الله)، في الموقع:

http://bit.ly/2vKTCF9

(٧٨) انظر: أ. د. يوسف حجيم سلطان الطائي: مصدر سابق، ص ٦٦.

(٧٩) عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رحمه الله)، في الموقع:

http://bit.ly/2vKTCF9

(٨٠) انظر: أ. د. يوسف حجيم سلطان الطائي: مصدر سابق، ص ٦٦.

(٨١) انظر: د. محمد عودة: سيادة الدولة ومهامها الوظيفية في فكر السيد محمد باقر الصدر، مجموعة أبحاث المؤتمرين العلميين اللذين عقدهما المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، شباط ٢٠١٠. ص ٦٦١.

(٨٢) السيد نبيل الحسني: الأمن الفكري في نهج البلاغة، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة، ط ١، ٢٠١٥ م، ص ٢٤.

(٨٣) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية (١٢٦).

(٨٤) القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية (١٨١).

(٨٥) السيد نبيل الحسني: مصدر سابق، ص ٢٧.

(٨٦) السيد أبو الحسن نواب: الكرامة الإنسانية، دراسة في طهارة الإنسان على ضوء الفقه الإسلامي، قم، نشر أديان، الأول ١٣٨٩ ش/ ١٤٣١ ق، ص ٤٧.

(٨٧) الأستاذ مرتضى مطهري: مصدر سابق، ص ١٧٣.

(٨٨) أنظر: نعمة العبادي: السياسات الامنية في مشروع الدولة عند الشهيد الصدر، مجموعة أبحاث المؤتمرين العلميين اللذين عقدهما المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، شباط ٢٠١٠. ص ٦٢٠.

(٨٩) أنظر: السيد نبيل الحسني: الأمن الفكري

في نهج البلاغة، مصدر سابق، ص ١٥١ وص ١٧٩.

(٩٠) المصدر السابق، ص ٦٠ وص ١٣٤.

(٩١) المصدر السابق، ص ٦٠ وص ١٣٤.

(٩٢) المصدر السابق، ص ١٨٧.

(٩٣) المصدر السابق، ص ١٨٩.

(٩٤) المصدر السابق، ص ٢٠٠.

(٩٥) المصدر السابق، ص ٢٢٠.

(٩٦) أنظر: نعمة العبادي: ص ٦٢٧.

(٩٧) راجع ص ٣٨ من بحثنا هذا.

(٩٨) أ. د. سعد خضير عباس الرهيمي: الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، السنة ٢٠١١، المجلد ١٩، العدد ٤، ص ٥٢٢.

(٩٩) المصدر السابق، ص ٥١٨.

(١٠٠) نهج البلاغة، شرح علي محمد علي دخيل، بيروت، ١- ٤، ٢٠١١. ص ٦٩٢.

(١٠١) انظر في ذلك: أ. د. سعد خضير عباس الرهيمي: أنموذج لعلاج الخلل...، مصدر سابق ص ٩٣ وص ١٠٩.

(١٠٢) حمدي محمد إبراهيم رجب: بناء منظومة تعليمية قائمة على التدريب المدمج وقياس فاعليتها في تنمية مهارات صيانة الحاسب الآلي لطلاب مراكز التدريب المهني، رسالة ماجستير، كلية التربية الأولى، جامعة حلوان، ٢٠١٤، ص٣.

(١٠٣) انظر:

Raymond Wacks; Philosophy of Law, a very short introduction, Oxford University Press, N Y, 2006, P.72.

(١٠٤) انظر: د. السيد علي مير الموسوي ود. السيد صادق حقيقت: مبادىء حقوق الإنسان في الإسلام والمذاهب الأخرى، تعريب خليل زامل العصامي، من إصدارات المجمع العلمي العالي للثقافة والفكر الإسلامي، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١، ص ٢٤٥.

(١٠٥) القرآن الكريم، سورة النحل، الآية (٩٠).

(١٠٦) نهج البلاغة، شرح علي محمد علي دخيل، بيروت، ١- ٤، ٢٠١١. ص ٦٥٦.

(١٠٦) انظر ص ٣٦- ٣٧ من بحثنا هذا فيما

يتعلق بالقطاع العام.

(١٠٧) نهج البلاغة، شرح علي محمد علي دخيل، بيروت، ١- ٤، ٢٠١١. ص ٥٥٤.

(١٠٩) أنظر:

Michael Pacione, Urban Geography, A global perspective, NY, 2002, P 312.

(١١٠) بن خلدون: المقدمة، الفصل الرابع، في الموقع:

https://ar.wikisource.org/wiki /

(١١١) انظر الموقع:

http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/habitat3/

(١١٢) انظر الموقع:

http://mawdoo3.com/

(١١٣) راجع ص ٥ وص ٢٥ من البحث.

(١١٤) د. عبد الحسين العمري، مصدر سابق، ص ٥٣٢.

(١١٥) السيد محمد باقر الصدر: فلسفتنا، مصدر سابق ص ٣٩.

(١١٦) د. عبد الحسين عبد الرضا العمري. مصدر سابق، ص ٥٣١.

(١١٧) د. السيد علي مير الموسوي ود. السيد صادق حقيقت: مصدر سابق، ط١، ٢٠١١، ص ٢١٩.

(١١٨) القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية (١٩١).

(١١٩) د. السيد علي مير الموسوي ود. السيد صادق حقيقت، مصدر سابق، ص ٢٢٠.

(١٢٠) نهج البلاغة، ص ١٧٤.

(١٢١) نهج البلاغة، ص ٩١.

(١٢٢) انظر: دستغيب: التفكر. على الموقع:

https://goo.gl/TvePKF

(١٢٣) د. السيد علي مير الموسوي ود. السيد صادق حقيقت، مصدر سابق، ص ٢٥٠.

(١٢٤) المصدر السابق، ص ٢٥١.

(١٢٥) السيد محمد باقر الصدر: اقتصادنا، مصدر سابق، ٦٨٢.

(١٢٦) المصدر السابق، ٦٨٢.

(١٢٧) المصدر السابق، ٦٧٨.

(١٢٨) انظر: د. السيد علي مير الموسوي ود. السيد صادق حقيقت، مصدر سابق، ص ٢٥٢.

(١٢٩) السيد محمد باقر الصدر: اقتصادنا،

مصدر سابق، ٦٦٥- ٦٦٦.

(١٣٠) القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية (٧).

(*) الفَيء: الغنيمة: تنال بلا قتال (واردات الدولة الإِسلامية)، انظر: نهج البلاغة، شرح علي محمد علي دخيل، بيروت، ١- ٤، ٢٠١١. ص ٤٦٤ وص ٦٧٠.

(١٣١) نهج البلاغة، شرح علي محمد علي دخيل، بيروت، ١- ٤، ٢٠١١، ص ٦٧٠.

(١٣٢) المصدر السابق، ص ٤٦٤.

(١٣٣) عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله)، في الموقع:

http://bit.ly/2vKTCF9

(١٣٤) السيد محمد باقر الصدر: اقتصادنا، مصدر سابق، ٦٦٤.

(١٣٥) انظر: المصدر السابق، ٦٧٨- ٦٧٩. انظر كذلك: أ. د. سعد خضير عباس الرهيمي: أنموذج ....، مصدر سابق، ص ٩٦- ٩٧- ١١٢.

(١٣٦) د. السيد علي مير الموسوي ود. السيد صادق حقيقت، مصدر سابق، ص٢٤٨.

(١٣٧) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية (١٣٥).

(١٣٨) د. السيد علي مير الموسوي ود. السيد صادق حقيقت، مصدر سابق، ص٢٤٨.

(١٣٩) عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله)، في الموقع:

http://bit.ly/2vKTCF9

مصادر البحث و مراجعه:

القرآن الكريم.

أولاً: مصادر البحث ومراجعه باللغة العربية:

(١) البكاء، د. حيدر عبد المطلب: المنهج الاقتصادي في نهج البلاغة (قراءة معاصرة). الموقع:

http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/15/book_54/main.htm

(٢) الجوهري أ. د. محمد: علم الاجتماع، النظرية، الموضوع، المنهج، مصر، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨.

(٣) الراضي، عبود : المنهج الحركي في القرآن الكريم، دار المنتدى، عناصر الدولة في فكر الشهيد الصدر، مجموع أبحاث المؤتمرين العلميين اللذين عقدهما المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العارف للمطبوعات، بيروت- لبنان، شباط ٢٠١٠.

(٤) الرهيمي، أ. د. سعد خضير عباس: أنموذج لعلاج الخلل في التوازن الاقتصادي العام في ضوء عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رحمه الله)، مجلة المبين، السنة الثانية، العدد الثالث، نيسان ٢٠١٧.

(٥) الرهيمي، أ. د. سعد خضير عباس: الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، السنة ٢٠١١، المجلد ١٩، العدد. ٤.

(٦) السيد نبيل الحسني: الأمن الفكري في نهج البلاغة، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة، ط ١، ٢٠١٥.

(٧) الشرهاني، أ. د. حسين علي: منهج أمير المؤمنين (عليه السلام) في معالجة الفساد المالي، مجلة المبين، مجلة فصلية محكمة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، السنة الاولى- العدد الأول، ٢٠١٦.

(٨) الصدر، السيد محمد باقر: فلسفتنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط ٢، ١٩٩٨.

(٩) الصدر، السيد محمد باقر: اقتصادنا، دار للمطبوعات، بيروت، ط ٢٠، ١٩٨٧.

(١٠) الصدر، السيد محمد باقر: المحاضرة الأولى في الموقع:

https://goo.gl/CXULJ2

(١١) الصغير، أ.د.محمد حسين علي: الإمام علي (عليه السلام) قيادته سيرته في ضوء المنهج التحليلي، في الموقع:

http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/05/book_07/main.htm

(١٢) الصفار، حسن: الإمام علي (عليه السلام) ونهج المساواة، على الموقع:

https://goo.gl/6ryQn4

(١٣) الصفار، حسن: التنمية الإنسانية في عهد الإمام علي (عليه السلام)، في الموقع:

http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/15/book_9301 /.html

(١٤) الطائي، أ. د. يوسف حجيم سلطان: نظرية الاستدامة اللانهائية وأبعادها في فكر الإمام علي (عليه السلام) لبناء الدولة المستدامة، مجلة المبين، مجلة فصلية محكمة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، السنة الثانية- العدد الثالث، ٢٠١٧.

(١٥) العارضي، أحسان: جدلُ الحداثةِ وما بعدَ الحداثةِ في الفكرِ الإسلامي المعاصر، قراءة موجزة في اشكالية العلاقة، مركز الفكر الإسلامي المعاصر، ط ١، ٢٠١٣.

(١٦) العبادي، نعمة: السياسات الأمنية في مشروع الدولة عند الشهيد الصدر، مجموعة أبحاث المؤتمرين العلميين اللذين عقدهما المنتدى الوطني لأبحاث الفكر و الثقافة، العارف للمطبوعات، بيروت لبنان، شباط ٢٠١٠.

(١٧) العقاد، عباس محمود: عبقرية الإمام علي (عليه السلام)، المقدمة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٦٧. وكذلك أُنظر الموقع:

http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/15/book_207/abqariyat_alimam.pd

(١٨) العمري، د. عبد الحسين عبد الرضا: البعد الاخلاقي وأثره في بناء الدولة في فكر محمد باقر الصدر، مجموعة أبحاث المؤتمرين العلميين اللذين عقدهما المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، شباط ٢٠١٠.

(١٩) الموسوي، د. السيد علي مير ود. السيد صادق حقيقت: مبادىء حقوق الإنسان في الإسلام والمذاهب الأخرى، تعريب خليل زامل العصامي، من إصدارات المجمع العلمي العالي للثقافة والفكر الإسلامي، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١.

(٢٠) بدوي، د. زكي: الإمام علي [عليه السلام] والتسامح الديني والسياسي، في الموقع:

https://goo.gl/fdVMUT

(٢١) ابـن خلـدون: المقدمـة، الفصـل الرابـع، في الموقـع:

https://ar.wikisource.org/wiki/

(٢٢) حسـين، الدكتـور طـه: الفتنـة الكـبرى، دار المعـارف بمـصر، ج١، ص١٠.

وأيضاً في الموقع:

http://www.muhammadanism.org/Arabic/book/Taha_Husain/grand_riot_1.pdf

(٢٣) حمـوده، أ. عبـد الوهـاب: الآراء الاجتماعيّـة في نهـج البلاغـة، في الموقـع:

https://goo.gl/JVpHk6

(٢٤) دستغيب: التفكر. على الموقع:

https://goo.gl/TvePKF

(٢٥) رجـب، حمـدي محمـد ابراهيـم: بنـاء منظومـة تعليميـة قائمـة عـلى التدريـب المدمـج وقيـاس فاعليتهـا في تنميـة مهـارات صيانـة الحاسـب الآلي لطـلاب مراكـز التدريـب المهني، رسـالة ماجستير، كليـة التربيـة الأولى، جامعـة حلـوان، ٢٠١٤.

(٢٦) مـراد بـن عـلي زريقـات: التغـير الاجتماعـي عنـد ابـن خلـدون، ورقـة عمـل مقدمـة لنـدوة إبـن خلـدون التـي تعقدهـا الجمعيـة السـعودية لعلـم الاجتـماع، الريـاض ٢٠٠٧. في الموقـع:

http://www.murad-zuriekat.com/articles16.html

(٢٧) شـمس الديـن، محمـد مهـدي: حركـة التأريـخ عنـد الإمـام عـلي (عليه السلام)، (دراسـة في نهـج البلاغـة)، بـيروت، لبنـان، ط١، ١٩٨٥.

(٢٨) عليـان، عدنـان الحـاج كاظـم: الإمـام عـلي بـن أبي طالـب [عليه السلام] ودوره في ترسـيم معـالم الدولـة الإسـلامية. في الموقـع:

http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/15/book_29/najaf21.html

(٢٩) عهـد الإمـام عـلي (عليه السلام) إلى مالـك الأشـتر (رضي الله عنه)، في الموقـع:

http://bit.ly/2vKTCF9

(٣٠) عمـر، د. حسـين: مبـادئ المعرفـة الاقتصاديـة، منشـورات ذات السلاسـل، الكويـت، ط١، ١٩٨٩.

(٣١) عـودة، د. محمـد: سـيادة الدولـة ومهامهـا الوظيفيـة في فكـر السـيد محمـد باقرالصـدر، مجموعـة أبحـاث المؤتمريـن العلميـين اللذيـن عقدهـما المنتـدى الوطنـي لأبحـاث الفكـر والثقافـة، العـارف للمطبوعـات، بـيروت، لبنـان، شـباط ٢٠١٠.

(٣٢) محمد، د. عبد الرحيم: التغيير ومبرراته وأسباب المقاومة، في الموقع:

http://dr-ama.com/?p=1451

(٣٣) مطهري، أ. مرتضى: في رحاب نهج البلاغة، الدار الإسلامية للطباعة والنشروالتوزيع، بيروت، ١٩٩٢.

(٣٤) نصر الله، أ. د. جواد كاظم: الإمام علي (عليه السلام) مصدراً من مصادر الفكر الاسلامي، مجلة المبين، السنة الأولى، العدد الثاني، ٢٠١٦.

(٣٥) نهج البلاغة، شرح علي محمد علي دخيل، بيروت، ١- ٤، ٢٠١١.

(٣٦) نواب السيد أبو الحسن: الكرامة الإنسانية، دراسة في طهارة الإنسان على ضوء الفقه الإسلامي، قم، نشر أديان، الاول ١٣٨٩ ش/ ١٤٣١ ق.

(٣٧) هلال، د.علي: عن العلاقة بين الدولة والمجتمع. في الموقع:

https://goo.gl/d3Jgbu

(٣٨) وناس، أ. د. زمان عبيد: التنمية الاقتصادية في فكر أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، مجلة المبين، مجلة فصلية محكمة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، السنة الثانية، العدد الثالث، ٢٠١٧.

(٣٩) ابن أبي الحديد، عبد الحميد: شرح نهج البلاغة، ج٧ ص٣٧ الطبعة الأولى/ ١٩٨٧م دار الجيل، بيروت.

(٤٠)الموقع:

http://mawdoo3.com/

(٤١) الموقع:

http://www.haydarya.com/maktaba_moktasah/15/fehres1.htm

(٤٢) الموقع:

http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/habitat3

ثانياً: مصادر البحث ومراجعه باللغة الانكليزية:

(43)Raymond Wacks; Philosophy of Law, a very short introduction, Oxford University Press, N Y, 2006.

(44) Michael Pacione, Urban Geography, a global perspective, NY, 2002.

شكل (١)

يمثل التأثيرات المترابطة بين تكوين الوعي الفكري للفرد و مسؤولية الدولة في المنظومة الإجتماعية

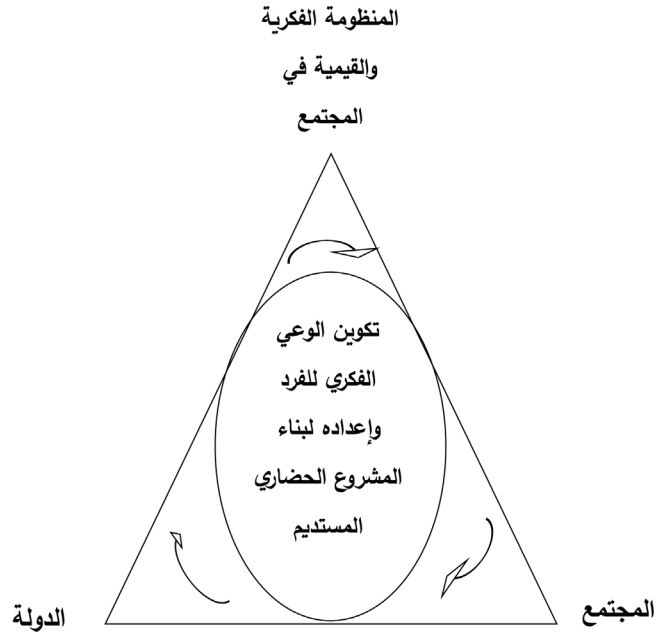

يبين مسؤوليات الدولة الأساسية [٦٠]

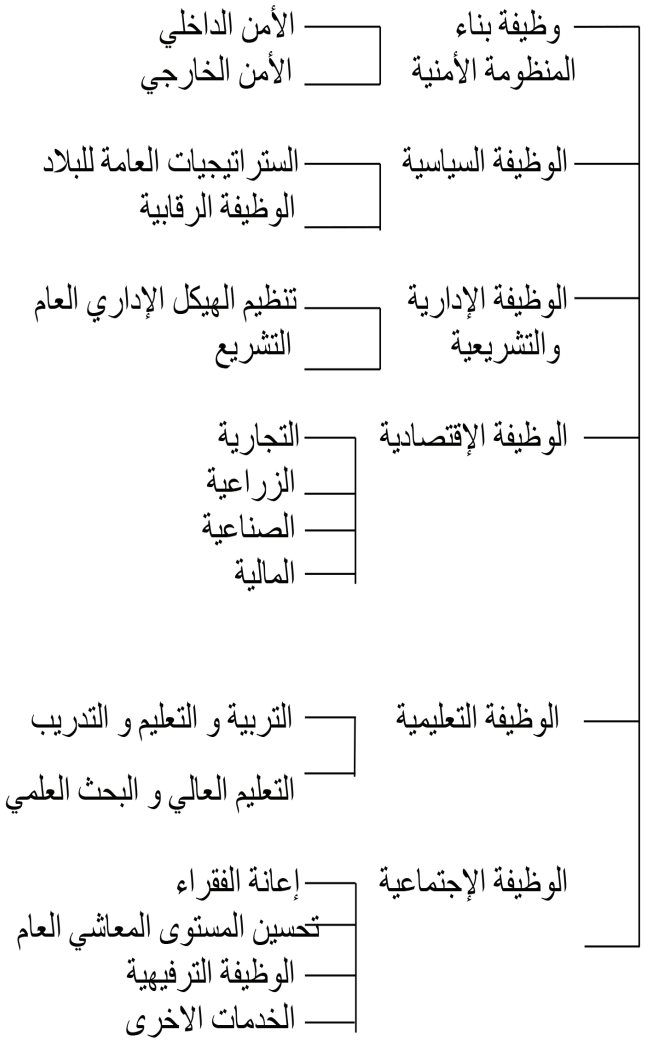

مخطط (١)